جامعة احمد دراية أدرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

الموضـــوع:

آليات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – حالة بنك البحرين الإسلامي– خلال الفترة (2011–2016)

إعداد الطلبة:

- مالكي عبد الكريم
- بن صالح مبارك

إشراف الدكتور:

بوعزة عبد القادر

الموسم الجامعـي: 2017/2016

اَليات تقييم أداء البنوك الإسلامية – حالة بنك البحرين الإسلامي– خلال الفترة (2011–2016)

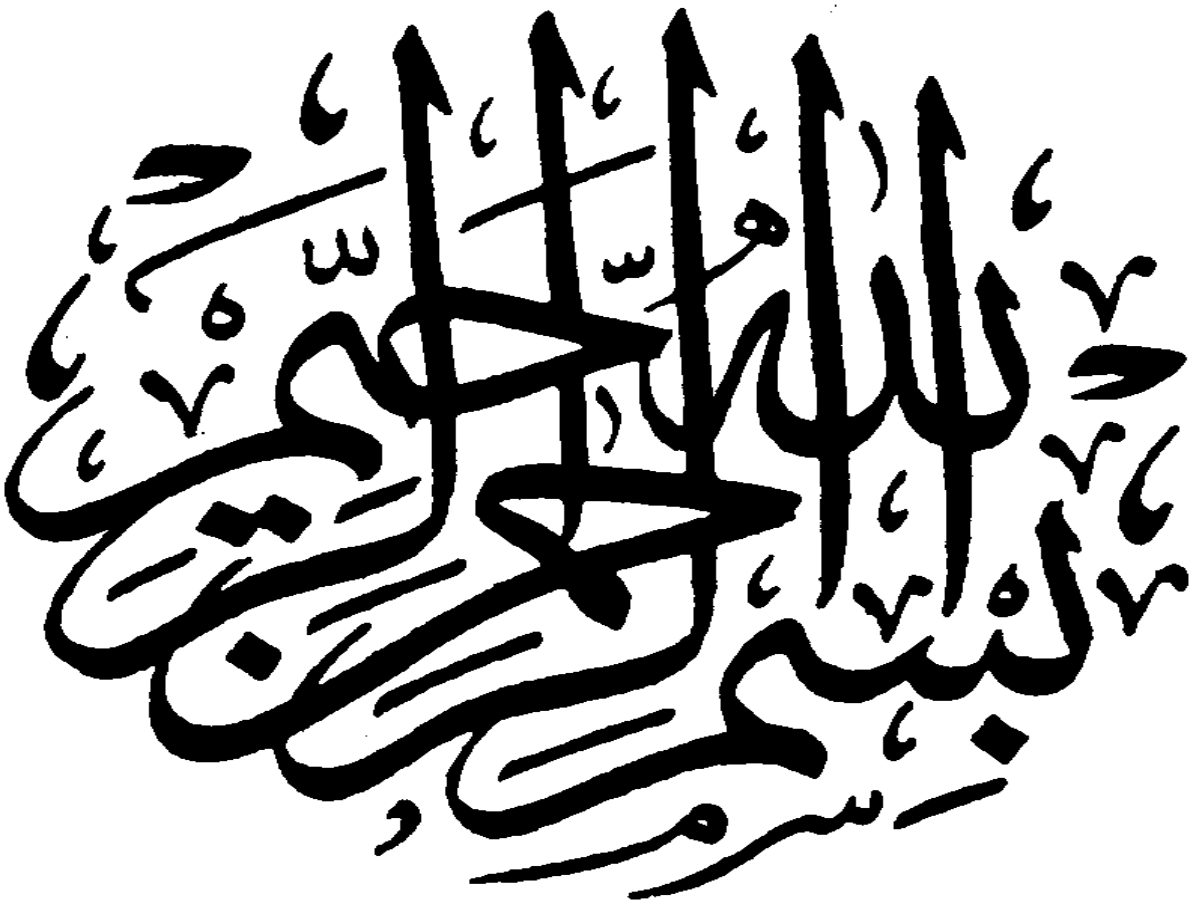
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا ومنحنا القوة والصبر لإتمام هذا العمل .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور بوعزة عبد القادر وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

و إلى كل معلمينا و أساتذتنا الكرام.

عبد الكريم ومبارك

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار .

إلى من أرضعتني لبن الحنان، وسقتني ماء الحياة، إلى من تطيب أيامي بقربها، ويسعد قلبي بهنائها، إلى أغلى كائن في الوجود... أمي.

إلى من كان لي سندا طوال الحياة، ولم يبخل علي بالنفس والنفيس والدي الكريم.

إلى جدي وجدتي أطال الله بقاءهما .

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي وأخواتي .

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد .

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل .

عبد الكريم - مبارك

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لبنك البحرين	54
2	تطور زيادة الموجودات	60
3	تطور الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد	64
4	الموارد الذاتية للمصرف	65
5	إجمالي الودائع	68
6	التوظيفات إلى إجمالي الودائع	72
7	نسب توظيف الموارد	75
8	الأرباح بآلاف الدينار البحريني	76

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الموجودات السنوية لبنك البحرين الإسلامي	56
2	المطلوبات السنوية لبنك البحرين الإسلامي	58
3	تطور زيادة الموجودات	59
4	تطور الموجودات الاستثمارية	61
5	نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد	63
6	معدل التغير في الموارد الذاتية	65
7	نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع	66
8	تطور ودائع العملاء	68
9	نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	69
10	تطور الودائع الاستثمارية	70
11	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	71
12	معدل توظيف الودائع	72
13	مدى التنويع بين أدوات توظيف الموارد	74
14	معدل النمو السنوي للأرباح	75
15	عوائد المصرف الاسلامي على الموعين	77

مقدمة

تعتبر البنوك المحرك الرئيسي للإقتصاد ، لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها، ولا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار، وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فللبنوك اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع، وتحل العديد من قضاياه المعيشية، سواء أكان ذلك عن طريق تمويل احتياجاته أو تسديد فواتيره.

هذا وقد نشأت البنوك في الربع الأخير من القرن العشرين، وإن كانت معظم أهدافها مشروعة، فإنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة.

من هنا أدرك العلماء المسلمين والفقهاء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي، ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين عامةً والإسلام خاصةً فبرزت فكرة المصارف الإسلامية.

فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم بجميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز بأنها مصارف متعددة الوظائف، فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ولا تتعامل مع الائتمان إلا بحدود البيوع الشرعية التي تمارسها فهي ليست مقرضة أو مقترضة فقط، بل تقدم التمويل وفقاً لصيغ مشروعة كالمضاربة والمرابحة والمشاركة على أساس تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحاً وخسارةً، وتربطها بعملائها علاقة مشاركة ومرابحة ومتاجرة، وتستهدف المصارف الإسلامية باعتبارها مصارف متعددة الوظائف المساهمة بصورة إيجابية وفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف عامةً والإسلامية خاصةً، لذلك قام الطالبان بدراسة تطبيقية أجروها على القوائم المالية للبنك البحرين الإسلامي باعتبار أن القوائم المالية تعد مدخلات لعمليات تقييم الأداء المالي، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي، لذلك كان من الضروري دراسة هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها، لتكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات،وبما يساعد في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ومن ثم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات على ضوء الدراسة التطبيقية والنتائج التي تم التوصل إليها، والتي بدورها تسهم في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

مشكلة البحث

تسعى جميع المؤسسات المالية والمصرفية ومنها الإسلامية إلى تحقيق عوائد مجزية على أنشطتها وعملياتها الاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها، وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستخدامات المتصلة بها، وبذلك تتمثل مشكلة البحث

في التساؤلات الآتية:

– ما هي البنوك الإسلامية؟

–ما مدى تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي) محل الدراسة (على الأداء المالي؟

–لماذا تتوسع المصارف الإسلامية في تطبيق بعض الصيغ التمويلية والاستثمارية على حساب الصيغ الأخرى؟ وما هو تأثير ذلك على أداء هذه المصارف؟

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال العمل على تحليل واقع وآلية عمل مؤسسة مصرفية إسلامية بنك البحرين الإسلامي ، لها خبرة وتجربة في العمل المصرفي الإسلامي ، وإداراتها لعملياتها وأنشطتها المستمدة من فقه المعاملات المالية، ويتم ذلك من خلال ناحيتين:

الناحية النظرية :تتمثل في توضيح أهم الأعمال والأنشطة المصرفية الإسلامية المتعامل بها، والتي تنعكس بدورها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

الناحية العملية :على الرغم من تعدد الدراسات في موضوع تحليل أداء الأعمال والأنشطة المصرفية الإسلامية ، إلا أن هناك العديد من القضايا العملية التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة العملية.

أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 -إعطاء نظرة شاملة على البنوك الإسلامية.

2 -تحديد طبيعة العلاقة بين تطور نشاط المصرف والتغيرات الخارجية.

3 -تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء بنك البحرين الإسلامي.

أسباب إختيار الموضوع:

وقع إختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها :

- حداثة الموضوع فيعتبر موضوع تقييم أداء البنوك الإسلامية من الموضوعات الحديثة الدراسة التي لم تنل نصيبها من الدراسة والبحث والدليل هو النذرة في المراجع والمواضيع السابقة الدراسة.
- الحاجة لدراسة هذا الموضوع فهو جدير بالبحث والدراسة إنطلاقاً من شعورنا بأن المصارف الإسلامية في حاجة ماسة وضرورية إلى دراسة تطبيقية تستكشف واقعها العملي
- كان إختيار حالة الدراسة بنك البحرين الإسلامي لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المالية للبنك على عكس سياسة بعض البنوك في عدم توضيع المعاملات المالية والتقارير السنوية لها.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

1-هناك أثر ذو دلالة بين هيكل الموارد و أداء المصرف.

2-هناك أثر ذو دلالة بين حجم الودائع، ودرجة توظيف الموارد، وأداء المصرف.

3-هناك تنويع في إستثمارات البنك محل الدراسة لتقليل من درجة المخاطر.

منهجية البحث: تشمل منهجية البحث على جانبين اثنين هما:

أولاً :الجانب النظري :يعتمد على مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بالمصارف الإسلامية، مما يتوفر من مراجع علمية.

ثانياً :الجانب التطبيقي :يتضمن تقييم الأداء المالي للبنك البحرين الإسلامي ، ويعتمد الأسلوب التحليلي الإحصائي الوصفي للبيانات المالية واختبار فرضيات.

مجال الدراسة:

تم تحديد مجتمع البحث لبنك البحرين الإسلامي ، حيث تأسس بتاريخ 1979م، بغرض تقديم الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية من خلال الأدوات الإسلامية.

حدود البحث:

حدود المكان :سيتم تطبيق الدراسة في بنك البحرين الإسلامي.

حدود الزمان :ستكون فترة الدراسة ممتدة من عام 2011إلى عام2016 م.

هيكلة الدراسة:

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

يتناول الفصل الأول لمحة حول المنظمة البنكية الاسلامية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين الاول ماهية البنوك الاسلامية والثاني موارد وخدمات وصيغ التمويل في المصارف الاسلامية

والفصل الثاني خصص لدراسة تقييم الاداء المالي للبنوك الإسلامية وقد تم تقسيمه الى مبحثين المبحث الاول ماهية تقييم الاداء المالي للبنوك والمبحث الثاني خصص لدراسة مؤشرات تقييم الاداء المالي في البنوك بشكل عام ثم البنوك الإسلامية.

وفي الفصل الاخير قد تعرضنا الى الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تقييم الاداء المالي لبنك البحرين الاسلامي وقد قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين المبحث الاول قمنا فيه بعرض تقديم عام لبنك البحرين الاسلامي والمبحث الثاني قمنا بتحليل البيانات المالية لبنك البحرين الاسلامي.

الفصل الأول

الإطار النظري للقطاع المصرفي الإسلامي

تمهيد:

لقد كان لظهور البنوك التجارية التقليدية التي كانت لها تجربة طويلة في مجال العمل المصرفي دوراً كبيراً في تحقيق الوساطة المالية بين فئتي المدخرين الذين يملكون فائضاً مالياً والمستثمرين الذي يعانون من عجز في الموارد المالية.

إلا أنه ومنذ حوالي أربعة عقود ظهرت مؤسسات أخرى تعمل جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية، ذات طبيعة متميزة، وتقوم على أساس الالتزام بمبادئ وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي الا وهي المصارف الإسلامية.

إن أول ما قامت عليه المصارف الإسلامية هو استبعاد التعامل على أساس الفائدة أخذا وإعطاءً، سواء في الأعمال الاستثمارية أو الخدمية، باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لحدوث الأزمات.

ثم عمد الباحثون في المصارف الإسلامية إلى العمل على استحداث أساليب تمويلية واستثمارية تراعي ضوابط المعاملات المالية، وتمكنها من المضي قدماً في المجال المصرفي وبما يضمن لها البقاء والاستمرار في بيئة تشتد فيها التنافسية بوجود البنوك التقليدية التي تعتبر رائدة في هذا المجال بسبب تجربتها الطويلة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على المصارف الإسلامية من خلال التطرق لنشأتها وتعريفها وأنواعها والخصائص التي تتميز بها وأهدافها ثم التعرض لمصادر الأموال واستخداماتها في هذا النوع المتميز من المؤسسات.

المبحث الأول : ماهية البنوك الإسلامية:

لقد خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليًا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافسًا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وللتعرف على هذا النوع المتميز من المؤسسات المصرفية، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث

المطلب الأول : نشأة البنوك الإسلامية وتعريفها:

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية.

كانت المعاملات المالية جارية في جميع الحضارات وقد غطت أحكام الشريعة جميع المعاملات التي كانت سائدة في الدول الإسلامية ولكن تأخر المسلمين في العصور الأخيرة، وجمهور الفقه والفقهاء، وصلة العالم الإسلامي بدول العالم الغربي المتطور، وحلول الإستعمار على معظم البلاد الإسلامية واقترانه بالغزو الفكري والاقتصادي والعسكري والتربوي في عقر دار المسلمين أدى إلى الجمود والتأخر في المعاملات الفقهية الإسلامية أمام التطور في التجارة والنشاط الاقتصادي وتسرب البديل من الأنظمة الغربية إلى البلاد الإسلامية وظهرت المصارف الربوية في البلاد العربية قبل أكثر من قرن ونصف، وتقوم هذه المصارف على الربا والمعاملات المحرمة شرعا فكان نشاطها محدوداً والتعامل معها بحذر وقلق ولم تساهم فعليا بحل معضلات البلاد الإسلامية والمصارف التجارية العربية كانت مجرد تقليد أو فروع للمصارف التجارية الربوية في الغرب[1].

وثار العلماء والفقهاء على شيوع الربا وتطور الأمر منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين للبحث عن الهوية الإسلامية والعربية أولا ثم التفكير في الحل والبديل لمشكلات المجتمعات الإسلامية ثانيا .

ويعود ظهور المصارف الإسلامية إلى عام 1940 م، عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينيات، بداء التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعى التعاليم الإسلامية.

غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة، ولم يجد له منفذا تطبيقياً، إلا في مصر مع بداية الستينيات.

[1] ريمون يوسف فرحات ،"**المصارف الإسلامية** " الطبعة الأولى 2014، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ص 21

حيث تمكن أحد رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي، الدكتور أحمد النجار، من إنشاء بنوك ادخار محلية في القرى، وأتخذ من مدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية موطنا للتجربة.
وبذلك فهي تعد المدينة الأولى التي شهدت ميلا د أول تجربة للمصارف الإسلامية وإن كانت لم تستمر سوى بضع سنوات، و تقوم هذه البنوك على فكرة تجميع المدخرات من أهل القرية واستثمارها في مشاريع تنموية داخل القرية، وفقا لنظام المضاربة، وتوزيع ما يسوقه الله من ربح بين البنك وأصحاب الأموال.

بلغ عدد فروع البنك 53 فرعاً شملت 85000 مسلم، وقدمت خدمات إستثماريه، وصحية و تعليمية هامة، لكن تنبهت الحكومة إلى هذه التجربة، وأدركت أبعادها وخطرها على الفكر الذي كان مهيمناً آنذاك بمصر، لذلك هجمت بكل ثقلها على هذه التجربة وقضت عليها عن طريق دمج هذه البنوك في بنوك الدولة الربوية عام 1967 م[1].

وفي عام 1973 نوقشت الجوانب النظرية والعملية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات مصرفية متكاملة وذلك في اجتماع وزاراء مالية الدول الإسلامية وقد انتهى الإجتماع بتقرير سلامة الفكرة وأوصى بوضعها موضع التنفيذ هذا وقد أخذت هذه التجربة حظها الوافر في الندوات الإسلامية ومجامع الفقه الإسلامي ومؤتمرات القمة الإسلامية والدراسات المعمقة D.E.A الأكاديمية لنيل الماجستير والدكتوراه وفي كتب أساتذة الجامعات وذلك للعمل على التخطيط والتنفيذ والدراسة لإيجاد مصارف إسلامية تتجنب الربا والمعاملات المحرمة وتقدم الخدمات للناس.

وفي عام 1975 أنشىء لأول مرة مصرفان إسلاميان الأول " البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وتوفير وسائل التدريب والقيام بالأبحاث اللازمة ، وتشارك فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

والبنك الثاني " بنك دبي الإسلامي " الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي إذ تميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها، وتبعه في العمل وعلى نفس المنهج بنك فيصل المصري وبنك فيصل السوداني وبيت التمويل الكويتي ومن ثم البنك الإسلامي الاردني للتمويل والاستثمارات عام 1978 وهكذا زاد عدد المصارف حتى أصبح عددها يزيد على 170 مصرفاً تنتشر جغرافيا في كل القارات تقريبا ويصل حجم الاستثمارات التي تديرها إلى مايقارب مئة مليار دولار تقريبا مع نهاية العام 1999.

[1] غريب الجمال -"**المصارف وبيوت التمويل الإسلامية**" – دار الشروق ،جدة – السعودية الطبعة الاولى -ص266

وافتتحت بعض المصارف الإسلامية التجارية فروعا لها تحمل اسم "الفروع الإسلامية " تقوم على ذات الاساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية هذا وقد أخذ التطور اتجاها أخر فقد قامت بعض الدول الإسلامية وهي السودان وباكستان وإيران بتحويل كافة وحدات الجهاز المصرفي فيه إلى وحدات لاتتعامل على أساس الفوائد.

وظهر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة كجهاز يهدف إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي ويعمل على نشر فكرة المصارف الإسلامية ويساهم في إنشأها.[1]

الفرع الثاني : تعريف البنوك الإسلامية

جاء تعريف للبنك الإسلامي في "اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية لعبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس على أنه: "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع"[2].

ومن الشائع تعريف المصرف الإسلامي على انه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءاً، فالمصرف الإسلامي يتلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم وحينما يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية والتجارية إنما يكون ذلك على أساس المشاركة في الربح والخسارة .[3]

كما قام الدكتور عبد الرحمان يسري بتقديم تعريف أشملاً للبنوك الإسلامية " هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا"[4]

[1] ريمون يوسف فرحات ، مرجع سابق ، ص 22

[2] عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس: "**اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996م، ص173

[3] ريمون يوسف فرحات ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

[4] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد "**الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**" الطبعة الثانية 2007 ، دار النفائس،بيروت – لبنان ص 14

وهذه التعاريف توضح طبيعة المصرف الإسلامي والنشاطات التي يلتزم بها بالشريعة الغراء ، وهي توضح تفرقة واضحة بين المصرف الإسلامي والمصارف التقليدية (الربوية) إلا أنه ينصب على ركن واحد هو عدم التعامل بالفائدة وهذا الركن يعتبر شرطاً ضرورياً لقيام المصرف الإسلامي ولكنه ليس شرطاً كافياً ومما يؤكد ذلك أن بعض المصارف في أنظمة وبلدان غير إسلامية قد إعتمدت على نظم بديلة للفائدة مثال بنوك القرية وبنوك الإدخار في ألمانيا في الثلاثينات من هذا القرن الميلادي وكذلك المصارف في الكتلة الاشتراكية السابقة (الاتحاد السوفيتي) فقد كانت تعتمد من ذ نشأتها على نظام التخطيط المركزي في تهيئة وتوزيع الموارد المالية على الإستخدمات الاستثمارية المختلفة على اعتبار أن نظام الفائدة رأسمالي بطبيعته وممارساته فلا يلزمها ولا يصلح لها.

المطلب الثاني :أنواع البنوك الإسلامية وخصائصها

إن امتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشعبه وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة وإلى إنشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء وللبنوك الإسلامية الأخرى،

الفرع الأول: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تصور عدة أنواع للمصارف الإسلامية ويمكننا تصنيف هذه المصارف إلى

أ –حسب الغرض:

- مصارف تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، مثل بنك ناصر الاجتماعي.
- مصارف تهدف إلى جمع المدخرات للأفراد، مثل دار المال الإسلامي .
- مصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة، مثل البنك المركزي في الدول التي أسلمت أنظمتها المصرفية.
- مصارف متعددة الأغراض وهذا ما تهدف إليه معظم المصارف الإسلامية المعاصرة [1].

[1] ريمون يوسف فرحات ، مرجع سابق ، ص 26

ب-حسب النطاق الجغرافي: وتنقسم إلى قسمين

- مصارف إسلامية محلية النشاط وهي مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي وهذه حال أغلبية المصارف الإسلامية .
- مصارف دولية النشاط وهذه المصارف تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي وهدا الامتداد قد يتخذ أشكالا مختلفة مثل إقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والأجنبية الأخرى أو فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية أو إنشاء مصارف مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج، وتقوم مجموعة من الدول بتأسيس مثل هذه المصارف وتساهم في رأسمالها ، ويعد البنك الإسلامي للتنمية في جدة نموذجا لهذا النوع من المصارف[1].

ج- حسب المجال التوظيفي: ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام

- **مصارف إسلامية صناعية :** وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وتحتاج الدول الإسلامية برمتها ودون أي استثناء إلى مثل هذا النوع من البنوك خاصة بعدما أصبحت التنمية الصناعية المحور الأكثر أهمية وفاعلية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه الدول .
- **مصارف إسلامية زراعية :** وهي التي يغلب على توظيفتها ميلها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط.

مصارف إسلامية تجارية : وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن اداء الخدمات المصرفية المختلفة وأغلب المصارف الإسلامية القائمة من هذا النوع.

وبالرغم من هذا التعدد في النماذج إلا أن الاتجاه الغالب في المصارف الإسلامية التي قامت حتى الآن هو المصارف التجارية التي تأخذ شكل الشركات المساهمة.[2]

[1] د. محسن احمد الخضيري " **البنوك الإسلامية**" ايتراك للنشر والتوزيع،مصر، 1999 الطبعة 3 ص62

[2] ريمون يوسف فرحات ، مرجع سابق ، ص ،27

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية.

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس وضوابط شرعية ، مستمدة من أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، تختلف في كثير من أسسها وضوابطها عن تلك التي تحكم البنوك التقليدية، ومن هنا فإن المصارف الإسلامية تتمتع ببعض الخصائص تجعلها متميزة عن المصارف التقليدية .

ومن أهم الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية :

1 – استبعاد التعامل بالفائدة:

ما يميز البنوك الإسلامية هو إستبعاد تعامله بالفائدة في كل معاملاتها بصورة الربا في الجاهلية،[1] في جميع معاملاته سواء مع البنك المركزي أو الحكومة أو الأفراد أو المصارف المحلية أو الأجنبية مهما كانت الأسباب .

تعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف ألإسلامي لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه، وتوعد سبحانه وتعالى مرتكبيه بالحرب كما يقول في كتابه الكريم: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)[2].

والمصرف الإسلامي بهذا ينسجم تماماً مع غيره من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى والتي تشكل في مجموعها نظاماً إسلامياً متكاملاً، لا يتناقض معها، ذلك لأن جميع هذه المؤسسات الإسلامية بما فيها المصرف الإسلامي تعمل جادة من أجل تحقيق تنقية المجتمع من كل ما لا يتلاءم مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه السامية.

2– تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار :

لقد كان من أهم أسباب إنشاء المصارف الإسلامية حل مشكلة المسلمين الأغنياء وصغار المستثمرين الرافضين لأي تعامل مع المصارف التقليدية مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع المصارف الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم

[1] طبيبل عبد السلام, "**البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة واقع وأفاق دراسة حالة بنك البركة**"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, جامعة الجزائر دالي إبراهيم ,2010–2009، ص22

[2] سورة البقرة، الآية: 278-279

بها هذه المصارف وقد تمكنت هذه المصارف والمؤسسات من تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أم صناعية أم زراعية وهي بذلك قد حققت نجاحاً باهراً في تحريك الأموال وجعلها أداة فعالة في خدمة المسلمين، وقد بلغت موجودات هذه المصارف الآن أكثر من 265 مليار دولار.[1]

3- توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال :

يفترض أن تكون المصارف الاسلامية مصارف تنموية في جميع المجالات بالدرجة الأولى لإلتزامها في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية التي ثبت أن اتباعها فيه تحقيق لمصالح العباد الاقتصادية وغيرها فأينما يوجد الشرع توجد مصلحة العباد هذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة والمقبولة فقط من الناحية الشرعية ، ولا تقبل أي مشروع مخالف لأحكام الشريعة بغض النظر عن جدواها ا لاقتصادية وهذا يوّجه الاستثما ر، ويركزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم، كما يؤدي إلى تطبيق المعايير الشرعية على أي مشروع بحيث تكون مدخلاته ومخرجاته والأدوات المستخدمة فيه مقبولة شرعاً، وذلك لتطهير هذا النشاط من الفساد لقوله تعالى (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) [2] ، كما يؤدي ذلك إلى تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى مصلحة الفرد[3].

4 - التزام المصارف بتعاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية:

يتمثل هذا الالتزام من منطلق أن ما يجب مراعاته في العبادات يجب مرعاته في المعاملات، فالحلال بيّن والحرام بيّن، وأنه يجب إعتماد الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، والمعاملات في حياة المسلم واحدة من تلك المناحي، فالمال مال الله استخلف الإنسان فيه لينفقه في مرضاته، ناهيك عن أن الحصول على هذا المال الذي تم الإستخلاف فيه يجب أن يكون بالأساليب التي اقرها من قدرة الاستخلاف الله جل جلاله وهذه الأساليب أن تكفل حق الله تعالى فيه.

[1] نعيم نصر داوود **" نحو أقتصاد إسلامي"** دار البداية الطبعة الأولى، الاردن، 2012 ص53

[(2)]-سورة التوبة، الآية: 109.

[3] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان ، **"المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية"** ، دار المسيرة للنشر عمان، الطبعة الثالثة 2009 ص45،46

5 المشاركة في الربح والخسارة :

يتميز الصرف الإسلامي بإرساء مبدأ المشاركة في الربح وكذلك الخسارة بين صاحب رأس المال الذي يمثله البنك وبين طالب التمويل العميل وهذا يمثل المشاركة التامة بين الطرفين وهذا يمثل تجسيداً لتعامل رأس المال مع العمل، على عكس البنوك التقليدية التي تضع ثقل الخسارة في حال تحققها على عاتق طالب التمويل، حيث أن هذه البنوك كانت قد حبست أرباحها سلفا عند تقديم قرض التمويل دون أن تنظر إلى نتائج هذا التمويل.

6- التنمية الحقيقية للمجتمع :

تهتم المصارف الإسلامية ومن خلال تفاعلها مع المجتمعات التي تعمل بها، على الاهتمام بإصحاب المهن الحرفية الصغيرة، وكذلك على التجارة ذات رأس المال الصغير وتعمل على تنميتها ، وهذه الفئة من أصحاب المهن الحرفية تشمل قطاعاً كبيراً من الخريجين الجدد، وتعمل على تذليل العقبات أمامهم، بالإضافة إلى تنمية أصحاب المواهب المهنية والتجارية.[1]

-

[1] نعيم نصر داوود ، مرجع سابق ، ص54

المطلب الثالث: أهداف البنك الإسلامي

لم يقتصر عمل البنوك الإسلامية على تقديم الخدمات التي تقوم بها البنوك التقليدية فقط، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم تلك الخدمات، وإلا لكان اقتصر الأمر على معالجة موضوع الفائدة وتقول الأستاذة "ثروت وولس شادن " المتخصصة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "إن البنوك الإسلامية تعتبر من البنوك القليلة والأصيلة التي نشأت في الجنوب، ونعتقد أن هذا النظام قد يلعب دورا فعالا في التنمية وانعكاس الاقتصاد خصوصا خلال فترات الأزمة لأن هدفها يتجه نحو الاستثمار ات المنتجة..." وتتركز أهداف البنوك الإسلامية على[1]:

أولاً– الأهداف المالية:

بما أن البنك الإسلامي هو في الأساس عبارة عن مؤسسة مالية، تقوم بالوساطة بين صاحب رأس المال وطالب التمويل على مبدأ المشاركة، فإن نجاح تلك البنوك يعتمد على تحقيق بعض الأمور في المجال المالي وأهمها:

1 – جذب أصحاب رؤوس الأموال : من أجل تنميتها بدل أن يتم اكتنازها وتعطيلها عن عملية التنمية في المجتمع، وتعتبر عملية إيداع تلك الأموال في تلك المصارف الخطوة الأولى في عملية التنمية فـي المجتمع، وتعتبر عملية إيداع تلك الأموال في تلك المصارف الخطوة الأولى في عملية التنمية الشاملة التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها، وتعتبر عملية الإيداع المصدر الرئيسي لأموال المصرف الإسلامي، وتتم عملية الجذب من خلال دعوة أصحاب رؤوس الأموال في البلاد الإسلامية ل لإستثمار في المشاريع طويلة الأجل في البلاد الإسلامية، بدلاً من استثمارها في الخارج

2 – استثمار الأموال التي تم جذبها : من أجل تحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية، لابد وهذه الحالة من استثمار تلك الأموال، وتعد عملية إيداع الأموال هي المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح لطرفي معادلة الاستثمار (صاحب رأس المال والمستثمر طالب التمويل).

3 – تحقيق الأرباح : وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية ، وهي ناتج عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال ، وكلما زادت تلك الأرباح زادت بالتالي أرباح المساهمين في البنك ، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الأرباح المودعة وكذلك الأرباح التي حققها الشخص الذي قام باستثمار تلك الأموال (طالب التمويل) فالأطراف الثلاثة حقق ما يسعى لتحقيقه.

[1] ضياء مجيد الموسوي: **"البنوك الإسلامية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص76

ثانيا : أهداف خاصة بالمتعاملين:

على الكيان الجديد " البنك الإسلامي " القيام بالأعمال المصرفية كتلك التي توفرها البنوك التقليدية، وذلك خدمة لعملائه وفيما بينهم، وحتى لا يكون هذا العمل مضطرا للجوء إلى المصرف التقليدي للحصول على خدمات قد لايوفرها المصرف الإسلامي، و يقول الدكتور غريب الجمال : "إن المصرف الإسلامي يؤدي كافة الأعمال المصرفية الخدمية مستهدفا خدمة عملائه، وتيسير المعاملات المتصلة بشؤون أنشطتهم... ويحصل المصرف أو بيت التمويل الإسلامي في مقابل هذه الأعمال على أجر يطلق عليه في العرف المصرفي عمولة، وهذا الأجر في رأيه كسب حلال مشروع بوصف أنّ الإجارة ذاتها مشروعة وحدد الفقهاء قواعدها وشروطها»[1].

ومن هذه الأهداف الخاصة بالعملاء:

- توفير عنصر الأمان لأصحاب الأموال المودعة، ويتم ذلك من خلال توفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء ، وكذلك توفير السيولة اللازمة والدائمة لاحتياجات التشغيل اليومية.
- تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، وذات نوعية توازي إن لم تتفوق على تلك التي تقدمها المصارف التقليدية، من مثل السحب والإيداع، وفتح الحسابات الجارية، والتحويلات النقدية، وصرف الشيكات، وإلى ما غير ذلك من الخدمات المالية .
- توفير التمويل لطالبي التمويل، حيث يعمل المصرف الإسلامي على استثمار الأموال المودعة لديه من خلال تقديمها لطالبي التمويل، أو من خلال قيام المصرف نفسه بعملية الاستثمار من خلال شركات ذات طابع خاص تقوم بعملية الاستثمار مباشرة.[2]

ثالثا : أهداف خاصة بالبنك

تحقيق الربح هو من أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها لأنها مقياس إستمراريته وبقائه، وهذا الربح ليس فقط للبنك نفسه وإنما أيضاً للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك.[3]

---

[1] غريب الجمال مرجع سابق ص59-60.

[2] حربي عريقات، محمد سعيد الدكتور جمعة عقل – **إدارة** "**المصارف الإسلامية – مدخل حديث**" داروائل للنشر –الاردن –– الأولى الطبعة 2010، ص122

[3] محمد محمود العجلوني ، "**البنوك الإسلامية – أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية**" الطبعة الثانية 2010 ، دار المسيرة،عمان ،ص 114

- يعمل البنك على تدريب وتنمية مهارات العناصر البشرية الموجودة لديه لتكون قادرة على تحقيق الأهداف الأخرى، فمن غير العنصر البشري الكفء والمدرب وذو الخبرة لا يستطيع البنك الإسلامي تحقيق هذه الأهداف بمستويات منافسة لتلك التي تقدمها البنوك التقليدية .
- تحقيق معدلات نمو جاذبة، البنك الإسلامي مثله مثل أي مؤسسة مالية أخرى، إذا لم يحقق معدلات نمو جيدة، لا يمكنه من الإستمرار ومنافسة البنوك التقليدية في السوق، وبالتالي لايمكنه الانتشار في المجتمع، فتوفير معدلات نمو عالية توفر للبنك عملاء جدد ومصادر أموال أكبر.

رابعا : أهداف خاصة بالمنظومة المالية الإسلامية:

تخليص اقتصاديات الدول الإسلامية من التبعية للاقتصاديات الأخرى، يعتبر الاقتصاد هو المحور الذي يدور حوله تقدم المجتمعات وتأخرها، فالدولة أي دولة إذا لم تمتلك زمام اقتصادياتها بيدها تكون رهنا بيد من يمتلك هذا الزمام، اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً ومن هنا أصبح هدف تخليص اقتصاديات الكيانات الإسلامية هو الرؤيا التي تم على أساسها تكوين البنوك الإسلامية .

- السعي لإبتكار صيغ أخرى للعملية التمويلية، من خلال العمل على جذب مستثمرين جدد.
- تطوير المصرف الإسلامي لمنتجاته المصرفية الأخرى، بحيث تنافس المصارف التقليدية لتشكل عنصر جذب لعملاء جدد من خلال جودة تلك الخدمات وسرعتها.[1]

خامسا :أهداف ابتكاريه

إن المصارف الإسلامية، لكي تحافظ على وجودها بكفاءة و فعالية في السوق المصرفية، لابد لها من مواكبة التطور المصرفي، وذلك بالطرق التالية:

- **ابتكار صيغ للتمويل :**

حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة، من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين، لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على المصرف، أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات المختلفة، بما لايتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **ابتكار و تطوير الخدمات المصرفية:** يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطور في القطاع المصرفي، و على المصرف الإسلامي أن يعمل على مواكبة التطور الحاصل بالبنوك

[1] نعيم نصر داوود **" نحو أقتصاد إسلامي"** دار البداية الطبعة الأولى، الاردن، 2012 ص50

التقليدية في هذا المجال .إضافة لذلك، العمل على ابتكار خدمات مصرفية، لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سادسا:أهداف اجتماعية

إن النظرة الشاملة للمجتمع التي يتبناها الإسلام، تحتم على البنك أن لا ينصرف إلى الأنشطة الاقتصادية التي تدر الربح فقط، دون محاولة المساهمة في تقديم بعض الخدمات للمجتمع، للتخفيف من معاناة المحرومين فيه، وحل مشاكلهم، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم من هذه الناحية بما يلي:

أ – المساهمة في جمع الزكاة، والصدقات، وتوزيعها على المؤسسات الخيرية و الأفراد المستحقين لها.

ب –تقديم القروض الحسنة بدون فوائد للأفراد المحتاجين.

ج –تشجيع الأفراد على مزاولة الأنشطة المنتجة في المجتمع.

لقد تحتم على البنوك الإسلامية لكي تزاول أعمالها وفقا للشريعة الإسلامية وتطبقها على أعمالها اليومية، أن تعقد المؤتمرات والاجتماعات لكي تتوصل إلى إجماعاً حول تلك الفتاوى و الأحكام، حيث قامت البنوك الإسلامية في هذا المجال ب:

–نشر الفتاوى الفقهية، في مجال المعاملات المالية، وتوعية المسلمين في هذا المجال.

–عقد المؤتمرات، والندوات لبحث الأمور الشرعية

–أدى قيام البنوك الإسلامية، إلى اهتمام العالم الغربي بهذه المؤسسات، ومحاولة التعرف على الأسس و القواعد التي تقوم عليها، وفتح بنوكه الكبرى لأقسام تعمل وفق هذه الأسس[1].

[1] سعود عبد الحميد ،"**البنوك** **في الإسلامية ودورها والبنوك التجارية** أطروحة **التنمية**،" دكتوراه درجة لنيل 2013،2014 سنة ،"3 الجزائر علوم، جامعة ص57،58

المبحث الثاني: موارد وخدمات وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية.

ليتمكن البنك من أداء وظائفه على أتم وجه، لابد له أن يمتلك خدمات وصيغ مختلفة لتمويل، هذه المصادر والصيغ سوف يستخدمها البنك في تقديم خدماته المختلفة للعملاء.

المطلب الأول: موارد الأموال في البنوك الإسلامية :

وتتمثل في الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك الإسلامي وهي لا تختلف عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية حيث تنقسم إلى مصدرين رئيسيين هما:[1]

أولا : الموارد الذاتية (الداخلية):

وتتمثل في جميع الموارد التي يقوم البنك بتوفيرها داخلياً، ويمثل حجم الموارد الداخلية عنصر جد مهم في تحديد قدرة البنك على المشاركة بفاعلية في التنمية الاقتصادية والإجتماعية، كما تسمح لها من المساهمة وبشكل كبير في تمويل المشاريع التنموية.

تتكون الموارد الذاتية للبنوك الإسلامية من[2] :

1 رأس المال المدفوع:

هو رأس المال المدفوع وليس رأس المال الإسمي، وبخلاف البنوك التقليدية فإن أنصبة رأس المال يشترط أن تكون حاضرة ومدفوعة بالكامل وذلك طبقاً لقواعد الفقه الإسلامي وكذلك لحاجتها لهذه الأموال لتمويل المشاريع التنموية، ويشكل رأس المال المدفوع الجانب الرئيسي في مجموع موارد البنك الإسلامي لبدء نشاطه بالإضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين.

2 المخصصات والإحتياطات بأنواعها :

تتنوع الإحتياطات والمخصصات التي يحتفظ البنك الإسلامي بين ما هو محدد بالقانون (الاحتياطي القانوني) وبين ما يحتفظ به البنك من تلقاء نفسه كالاحتياطي العام الذي يهدف إلى تعزيز رأس المال، والمخصصات التي تستقطع من أرباح أصحاب ودائع الاستثمار والبنك معاً والتي تهدف إلى مواجهة مخاطر المضاربة. [3]

يجب التنبيه أن الإحتياطات يجب أن تقتطع من نصيب المساهمين من الأرباح فقط، وليس من صافي الربح الذي يحققه المصرف الإسلامي في نهاية المدة الزمنية ، ويرجع سبب ذلك أن صافي ربح البنك الإسلامي يشمل أرباح المودعين إلى جانب أرباح المساهمين، وكما هو معروف أن علاقة المودعين

---

[1] - ضياء مجيد الموسوي،" **الإصلاح النقدي**"، الطبعة الأولى، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993 م، ص64

[2] باسردة، قاسم محمد ياسر "**دراسة – اليمنية المصارف حالة بالمصارف، الأموال إدارة سياسات تقييم في المالية بالنسب المالي التحليل استخدام**" 37- 34ص .م 2009،)الجزائر جامعة دكتوراه، رسالة (،"**مقارنة**

[3] كوثر لابجي،" **الإطار العلمي المحاسبي والضريبي للمصارف الإسلامية**"، رسالة دكتورا، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1981 م ص169

بالمصرف علاقة مشاركة محددة بمدة زمنية فلهذا لا يجوز أن يكون تكوين الإحتياطات من نصيبهم من الأرباح.

3 -**الأرباح غير الموزعة:**

يحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي، ووفق اقتراح مجلس إدارته في التصديق من جمعيته العمومية بالموافقة على مقدار الأرباح التي يتم تحويلها للأعوام التالية ويمكن للبنك اضافتها للإحتياطي العام اوزيادتها لرأسمال البنك بهدف دعم مركزه المالي في حالة حدوث ظروف طارئة، وبما أن الأرباح المحققة في البنوك الإسلامية لسنة ما تشمل أرباح المساهمين وكذلك أرباح المودعين(خاصةً أصحاب الودائع الاستثمارية)فإنه في هذه الحالة يجب احتجاز أرباح المساهمين في البنك فقط وذلك بعد توزيع الأرباح الخاصة بأصحاب الاستثمار لإرتباطهم بمدة معينة(مدة استثمار أموالهم فقط) مع البنك الإسلامي.

ثانيا : الموارد غير ذاتية (خارجية)

وهي الموارد التي تتدفق الى المصرف من أطراف غير مساهمين (المضاربين) وتتشابه الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية مع الموارد الخارجية للمصارف التقليدية الى حد كبير من ناحية الشكل ، ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف وهذه الموارد على ثلاثةأنواع :[1]

أ – حسابات الاستثمار:

هذه الحسابات هي الوعاء التي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض قيام المصرف الإسلامي وهو المضارب هنا باستثماره، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من شروط وقواعد عقد المضاربة، ويوجد نوعان من حسابات الإستثمار:

-حسابات الاستثمار العام: ويؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة ، وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج إستثماري معين.

-حسابات الإستثمار الخاص: فيتم في ضوء قواعد المضاربة المقيدة ، وفيه ترتبط عوائد الأموال بالنتائج الفعلية للمشروعات التي خصصت لتمويلها ، أو التي وظفت فيها ربحاً كان أو خسارة، وكذلك يرتبط التوزيع بالنص الفعلي للعوائد في تلك المشروعات .[2]

ب- الحسابات الجارية

وهي الاموال التي يقدمها المتعاملون للمصرف دون قصد الإستثمار ، ولكن قد يدفعهم لإيداعها في هذه الحسابات حاجتهم إلى الإنتفاع بخدمة التعامل عليها بالشيكات، أو الإنتفاع بالخدمات المصرفية التي يمكن أن يقدمها المصرف، أو الحاجة إلى الإحتفاظ بالسيولة لديهم في مكان آمن خشية السرقة والضياع، فمثل

[1] أمارة محمد يحي عاصي مرجع سابق , ص 55

[2] أمارة محمد يحي عاصي "**,تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الاردني للتمويل والاستثمار** ") ماجستير في إدارة الأعمال ,ص54

هذه الحسابات في حركة مستمرة وعلى درجة عالية من السيولة ومن حق صاحب الحساب أن يودع ويسحب من حسابه في أي وقت، وبأي مبلغ يشاء طالما أن رصيده يسمح بذلك .

ومن ثم فانه لا يغير من تكييف المعاملة أن يطلق عليها حساب أو وديعة أو غيرها من الاسماء إذ العبرة بحقيقة المعاملة ذاتها، وقد أتفقت آراء الباحثين والمفكرين على ان التكيف الشرعي للحسابات (الودائع الجارية) لايخرج عن كونه قرضاً، ومن ثم فانه يجب أن يخضع لكافة الشروط وأحكامه هي:

1- أنه متى أودع المبلغ في الحساب صار ملكاً للمصرف، وأصبح في ذمته كدين لصاحب الحساب (المقترض).

2- يلتزم المقترض بالوفاء به، ويضمن رده في موعده أو في أي وقت .

3- يحرم أي نفع يجره القرض لصاحب الحساب، سواء كان بزيادة في القرض أو بأي نفع خرج من القرض إن كان ذلك بضر أو تواطؤ أو بمعلومية، أما إذا كان مجرد إحسان من المقترض فيجوز ذلك.

4- اذا حدثت خسارة عند إستخدام أرصدة هذه الحسابات فيتحمل الخسارة المصرف، وفي حالة الربح يحصل عليه المصرف بالكامل وذلك تطبيقيا للقاعدة الفقهية التي تقول (الخراج بالضمان)

إلا أن نتائج التطبيق قد أوضحت أن وزن الموارد والتي تتدفق من خلال هـ ذا النوع من الحسابات وما يأخذ حكمها في حدود 10%في المتوسط من إجمالي موارد المصارف الاسلامية ، وهو وزن يعتبر محدوداً نسبياً إذا ما قورن بوزن حسابات الإستثمار بنوعيها العام والخاص التي تتجاوز 80% تقريبا.

ج- حسابات التوفير :

وتقابلها في البنوك التقليدية الودائع والشهادات الإدخارية، وتشبه إجراءا وطبيعتها ما هو موجود في البنوك التقليدية، وعادة ما يخير البنك الإسلامي صاحب الوديعة بين ثلاثة أمور:

-أن يتم إيداعها في حساب الاستثمار والمشاركة في أرباح هذه الوديعة .

-أن يودع جزء منها في حساب الاستثمار ويترك جزء آخر لمقابلة السحب على وفق احتياجاته .

-أن يودع هذه الوديعة دون أرباح مع ضمان أصلها .

المطلب الثاني :الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية:

تُعتبر الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية وسيلة لخدمة العملاء وتسيير أعمالهم وكذلك تُساعد على جذب عملاء جدد والمحافظة عليهم في مجال الإيداع والتوظيف، ويتم ضبط مُعاملات الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية وبخلاف البنوك التقليدية في إطار الصيغة الإسلامية الملائمة لكل مُعاملة والمتفق عليها من هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية ما يلي:

الفرع الأول : مجموعة التسهيلات المصرفية:

تتمثل هذه المجموعة في إصدار خطابات الضمان وفتح الإعتمادات المستندية بأنواعها، وتعد هذه المجموعة من أهم الأعمال التي تضطلع بها المصارف الإسلامية.[1]

أولا : الاعتمادات المستندية

وهو تعهد من البنك بدفع مبالغ مالية معينة بناءاً على شروط معينة لصالح مصدر بما يكون مديناً به المستورد على وفق الشروط المتفق عليها.

يتم تنفيذ الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية من خلال أسلوبين:

– الأسلوب الأول يتم تنفيذ الاعتماد كخدمة مصرفية حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل العميل ويقتصر دور المصرف على الإجراءات اللازمة لفتح الاعتماد وحتى سداد قيمته.

– أمّا الأسلوب الثاني فيتم تنفيذ الاعتماد المستندي فيه عن طريق إحدى قنوات الاستثمار الإسلامي وذلك سواء بالمرابحة للأمر بالشراء أو بالمشاركة.

ثانياً : خطابات الضمان : وهي تعهد بمقتضاه يقوم المصرف بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل، ضماناً لوفاء هذا العميل بالتزامه إتجاه ذلك الطرف خلال مدة معينة على أن يقوم المصرف بدفع المبلغ المعين عند أول مطالبة خلال سريان خطاب الضمان بغض النظر عن موافقة أو رفض المدين في ذلك الوقت.

ثالثاً: الاوراق التجارية: يجوز للبنك الإسلامي تحصيل الاوراق التجارية التي يضعها الدائنون لدى البنك ويفوضونه في قبضها، وما يأخذه من عمولة ومصاريف في هذا الشأن مقابل أجر هذا العمل، أما خصم الكمبيالة فإنها من المسائل التي فيها خلاف، فهناك من يجيزها إعتماداً على حديث الرسول، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بإخراج بني النضير، جاءه ناس منهم فقالوا: "يانبي الله، إنك أمرت بإخراجنا، ولنا على الناس ديون لم تحل، فقال رسول ضعو وتعجلو" أما الذين قضو بتحريمها فإن مردهم في ذلك أن الحطيطة ربا الجاهلية معكوساً، أي تعجيل الدفع بدلاً من تأخيره مقابل نقص المبلغ الأصلي.

ويمكن للمصرف الإسلامي أن يحل هذه المشكلة بإحدى الطريقتين التاليتين:

- أن يدفع قيمة الكمبيالة كاملة، ويتفق مع المدين على أن يكون المباع الذي قام البنك بسداده بمثابة تمويل يشارك المدين في ناتجه على شروط أحد العقود الصحيحة في الإسلام.
- إذا كان المستفيد من الكمبيالة عميلا في المصرف وله حساب جاري فيه، فإن المصرف يستطيع أن يصرف لهذا المستفيد قيمة الكمبيالة كاملة دون أن يخصم قيمتها ما تخصمه البنوك التقليدية (الربوية) عن مدة الانتظار، وليس في ذلك ظلم للمصرف لكونه يستثمر الحساب الجاري لهذا المودع ولا يؤدي له فائدة .

[1] طبيبل عبد السلام,"**البنوك الاسلامية في خصم الازمة المالية العالمية الراهنة واقع وافاق (دراسة حالة بنك البركة)**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, جامعة الجزائر دالي ابراهيم ,2010–2009ص54 –55

الفرع الثاني :الخدمات الاجتماعية

لا يمكن اعتبار الخدمات الاجتماعية التي تضطلع بها البنوك الإسلامية نشاطا ثانويا، بل هي من أساسيات هذه البنوك، ولعل من أهم هذه الخدمات القرض الحسن، و حساب صندوق الزكاة.

1- تقديم القرض الحسن:

من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك الإسلامية، القروض بدون فوائد (القرض الحسن) للشرائح الدنيا المحتاجة من المجتمع، وكذا لمن هم في حاجة إليها في حالات الكوارث و الأزمات و غيرها من الظروف الصعبة، و كذا للطلبة المحتاجين، فإذا كان الشخص الطالب للمساعدة المالية من غير مستحقي الزكاة، يقوم المصرف بتقديم هذه المعونة في صورة قرض حسن، أي مطالب بتسديدها في وقت محدد بدون زيادة أو نقصان، وهي في العادة قروض قصيرة الأجل، ولا يقدمها المصرف إلا بعد أن يتأكد من حسن سلوك هذا الشخص، و مقدرته على الوفاء، ويحبذ أن يتحصل المصرف على ضمانات، حتى يستوفي حقه في حالة امتناع الشخص عن التسديد ليس عجزاً وإنما تهرباً، أما في حالة العجز الحقيقي الدائم عن الدفع، فإنه يدخل في هذا الوقت ضمن مستحقي الزكاة فيعفى من التسديد.[1]

2 – خدمة جمع وتوزيع االزكاة:

الزكاة هي أحد أسس وركيزة من ركائز الإسلام وهي أكثر أدوات البنك الإسلامي فاعلية وأهمية في تحقيق أهدافه الإجتماعية، وفي محاربة الفقر ورعاية المحتاجين والفقراء، والحفاظ على أمن وإستقرار المجتمع، وعدم تعريضه للثورات والقلاقل الناجمة عن اتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وهي أداة تحقيق وتعظيم الولاء والانتماء في المجتمع وإشاعة روح التكافل والألفة والود والتراحم بين طبقاته.[2]

الفرع الثالث : مجموعة التسهيلات المصرفية:

أولاً: الأوراق المالية

تشمل الأوراق المالية الأسهم، السندات وكل صك أو مستند له قيمة مالية.

وتعرف الأسهم بالأوراق أو الصكوك التي تثبت حصص الشركاء في شركات المساهمة أو الأموال، أما السندات فهي تعرف على أنها صكوك تثبت أو تمثل دين على الشركة أو الهيئة التي أصدرتها.

ومنه فإن الأسهم تحصل على عائد يتغير من عام إلى أخر حسب نتائج النشاط الفعلي، ولهذا فإن التعامل في الأسهم جائز من الناحية الشرعية شريطة أن تكون تلك الشركات التي تتعامل في أسهمها لا يتضمن في هيكل تمويلها قروض ربوية، وأن لا تتعامل في نشاط أو سلع محرمة شرعاً كالخمور ولحم الخنزير، وتتضمن الخدمات المصرفية المتعلقة بالأسهم كل من حفظ الأسهم وبيعها وصرف أرباحها والاكتتاب فيها.

[1] سعود عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 61

[2] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 197

أما السندات فهي جزء من قرض تحصل على فائدة ثابتة بغض النظر عن نتيجة النشاط لذلك فهي محرمة شرعاً لأنها صورة من صور عقد القرض الربوي، وينطبق الأمر على الأسهم الممتازة التي تحمل في العادة عائداً بنسبة محددة ومعلومة مسبق .

ثانياً: الصرف وبيع وشراء العملات

ويختلف الحكم الشرعي لعمليات الصرف بيعاً وشراء وذلك حسب الحالتين التاليتين:

- في حال بيع العملات وشرائها حاضراً فإنه يحكم عليها بأنها نوع من أنواع البيوع المشروعة، فهي بيع أثمان بعضها ببعض مع القبض في الحال، وعدم تأخير أحد البديلين، وأخذ الفرق بين العملتين جائزاً شرعاً لقول رسول الله" : "**الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبُر بالبُر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد.**"
- بيع وشراء العملات عن طريق المواعدة فقد يفضل بعض المستوردين الإتفاق مع البنوك الإسلامية على فتح الإعتماد للمصدر الأجنبي بسعر الصرف يوم التعاقد الذي يجري عليه الحساب والتسليم في المستقبل من كلا الطرفين وذلك لتجنب إرتفاع تكلفة شراء العملات وهبوطها .والحكم الشرعي لهذه العملية أنها مواعدة على تنفيذ الصرف والقبض في وقت لاحق محدد بسعر اليوم، ففي حين يرى المالكية عدم شرعيتها لأن القبض يتم لاحقا وليس في الحين، فإن الشافعية أجازوها مستدلين بما رواه النسائي عن ابن عمر قال" :**أتيت النبي فقلت :رويدك أسألك، إني أبيع الإبل بالبقيع بالدنانير، وآخذ الدراهم، قال :لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترق وبينكما شيء.**[1]

ثالثاً:بطاقات مصرفية:

هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ذات أحجام متساوية بمواصفات فنية عالية محددة ومميزة بحيث يصعب تزويرها، وهذه البطاقات تصدرها البنوك ضمن آلية معينة واتفاقيات محددة فيما بينها وبين الشركات العالمية المصدرة لهذه البطاقات مثل شركة فيزا العالمية وشركة ماستر كارد العالمية وغيرها[2].

ويختلف تقديم هذه الخدمة في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية من حيث استخدام البطاقات في السحب النقدي، ففي المصارف التقليدية يتم تحميل العميل فوائد وعمولات مقابل عمليات السحب النقدي في حين لا يجوز تحميل العميل مثل هذه الفوائد والعمولات في المصارف الإسلامية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية تشترط على عملائها عدم استخدام البطاقات في السحب النقدي إلاّ في أضيق الحدود، ومن الجدير بالذكر أن مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية قد أجازا للمصارف الإسلامية تقاضي عمولة على السحب النقدي على شكل رسوم مقطوعة لا ترتبط بمقدار المبلغ المسحوب.

[1] طبيبل عبد السلام, مرجع سبق دكره, 38

[2] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سابق ، ص 290

رابعاً:التحويلات المصرفية :

يقصد بالتحويلات المصرفية عملية نقل النقود، أو أرصدة الحسابات من حساب إلى آخر، أو من مصرف إلى آخر، أومن بلد إلى بلد، وما سيتتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية ، أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى.

خامساً:تأجير الخزائن والصناديق الحديدية

يقوم المصرف رغبة منه في خدمة عملائه وجذب ثقتهم بإعداد خزائن حديدية لحفظ الوثائق الهامة والمسندات السرية والأشياء الثمينة والنقود، ويكون لكل خزانة مفتاحان، يسلم أحدهما للعميل، ويحفظ الآخر لدى إدارة المصرف بعد وضعه في مظروف من القماش، ويختم بالشمع الأحمر ويوقع العميل على أطرافه الأربعة، ولا يستعمل إلا في حالة ضياع مفتاح العميل والعائد منها هو أجر[1].

بالإضافة لهذه الخدمات، فالبنوك الإسلامية تقوم بتقديم خدمات أخرى على غرار:

– إعداد الدراسات اللازمة لحساب المتعاملين مع المصرف وغيرهم في مجال الاستثمارات الخاصة وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة

– إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية.

– طرح عمليات الاكتتاب[2].

المطلب الثالث : صيغ استثمار الأموال بالبنوك الإسلامية:

إن المقصود بنظم توظيف الأموال في المصارف الإسلامية هو كافة الأشكال والأساليب أو الصيغ التي يتم من خلالها تشغيل الموارد المتاحة والقابلة للاستثمار، سواء كان التشغيل مباشرا لا يحتاج فيه المصرف الإسلامي إلى مستثمر، أو غير مباشر قد تم بالتضافر مع مستثمرين آخرين.

ونتناول فيما يلي أهم الأدوات التمويلية التي اعتمدت عليها المصارف الإسلامية.[3]

الفرع الأول عقد المرابحة

من الصيغ الاستثمارية التي خففت الوطء على البنوك الإسلامية وأراحتها ولو لحين، صيغة المرابحة التي و جدت بها ضالتها، باستثمار فائض الأموال لديها وفق هذا الأساس الأسهل، و الأفضل على مستويات عدة .خصوصاً كونه من الصيغ التي أقرها الإسلام في المعاملات التجارية.

يقول تعالى: "**وأحل الله البيع وحرم الربا**[4]"

---

[1] أحمد سليمان خصاونه **" المصارف الإسلامية ، مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – استراتيجية مواجهتها"**الطبعة الأولى 2008 ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن ،ص76.

[2] طبيبل عبد السلام, مرجع سبق دكره,ص 39

[3] أمارة محمد يحيى عاصي، مرجع سابق ص 58

[4] الآية 275، سورة البقرة.

أولا :تعريف المرابحة:

تعرف بأنها بيع السلعة بثمن شرائها إضافة إلى زيادة ربح معلوم يتفق عليه[1].

وهي أكثر الأدوات شيوعا، بسبب قلة مخاطرها وضمان هامش الربح وخاصة بصورة المرابحة للآمر بالشراء.

المرابحة للآمر بالشراء: وهي أن يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء سلعة معينة، بالمواصفات التي يحددها، على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة، بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن مقسطاً. [2]

وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع، ائتماناً تجارياً يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد فيما بعد من إيراداته دفعة واحدة أو على أقساط، وهو من العقود المستعملة بكثرة في عمليات التجارة الداخلية والخارجية . حيث يشتري البنك السلع والمواد الأولية والأجهزة ..ويعيد بيعها بربح.و بشراء السلعة يصبح البنك مالكا لها، ويعيد تحويل الملكية الى العميل حالما أنهى العميل دينه مع البنك، ويمكن أن يكون التسديد فورا، لكن في غالب الأحيان يكون مؤجلا، وملكية البنك للسلعة تمثل ضمانا له، ولا يمكن للعميل تملك السلعة نهائيا ما لم يف بالتزاماته.

ثانيا : شروط المرابحة وأهميتها:

1-شروط المرابحة: من أهم الشروط الواجب تحققها في المرابحة

أ – أن يكون الشيء المراد شراؤه مما يجوز للمسلم أن يمتلكه، فلا تجوز المواعدة لشراء الخمر أو الخنزير مثلاً.

ب –أن يكون ذلك الشيء موجودا أو قابلا لأن يوجد في السوق.

ج –أن يكون قابلا للتحديد بالوصف المنضبط ، إذا لم يمكن معاينته بالذات.

د – أن يكون هناك تفريق بين التواعد والتبايع، بحيث لا تتم المبايعة إلا بعد ثبوت التملك لدى البائع بحيث تمر عملية الامتلاك بذمته، ليكون التمليك صادرا ممن يملك أولا، ولكي يكون هناك مجال للقول بالضمان، إذا تبين أن هناك تلفاً أو عيباً خفياً، أو غير ذلك من أسباب الضمان[3] .

هـ– ان يكون الثمن الأول معلوما للمشتري فان لم يكن معلوما له كان العقد فاسدا.

و– ان يكون العقد الاول صحيحا فلو كان فاسدا لم تجرا المرابحة

ي– ان يكون راس المال من ذوات الامثال وهو شرط جواز المرابحة على الاقل وذلك كالكمبيالات والموزونات.[4]

---

[1] محمد محمود المكاوي " **البنوك الإسلامية النشأة التمويل التطوير** " المكتبة المصرية ، الطبعة الأولى 2009 ص88

[2] عمر بن فيحان المرزوقي ،عبد الله بن محمد السعيدي ، عبد الله بن براهيم الناصر ،أحمد بن سعد الحربي ، محمد بن سعد المقرن" **النظام الإقتصادي في الإسلام**"مكتبة الرشد ، الطبعة الخامسة 2010 ص208

[3] سعود عبد الحميد مرجع سبق ذكره , ص 86

[4] د/ محمود حسين الوادي, د/ حسين محمد سمحان , د/ سهيل أحمد سمحان "**النقود والمصارف**" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الطبعة الاولى 2010, ص 204

من خلال ما نعلمه عن توسع البنوك الإسلامية في استخدام صيغة المرابحة للآمر بالشراء في استثماراتها يتبادر إلى الذهن بأن عقد المرابحة يضمن عائدا سهلا ومضمونا، لكن الواقع أنه لا يخلو من المخاطر كغيره من العقود، وانٍ كانت تبدو أهون مما هي عليه في المضاربة والمشاركة.

2 – أهمية المرابحة:

تتمثل أهمية المرابحة للآمر بالشراء في أنه يحقق أمرين رئيسيين هما:[1]

1 -أنه يغطي جانباً من جوانب الحاجة التي لا يمكنه تحقيقها عن طريق الصيغ المعروفة في المعاملات المبحوثة في الفقه الإسلامي، كالمضاربة والمشاركة، وذلك باعتبار هاتين الصيغتين هما أبرز صيغ التمويل و الاستثمار الحلال.

2 –أما الأمر الثاني الذي تحققه صيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء، فإنه يتمثل في القالب العملي الذي يتمتع بالمرونة الملائمة لطبيعية العمل المصرفي المعاصر، وذلك ضمن إطار الالتزام بالضوابط الشرعية.

فالمصرف الإسلامي شأنه في ذلك شأن أي مصرف آخر ليس تاجر اقتناءا لسلع و البضائع والخدمات، ولكنه مدير مدبر للاحتياجات.

الفرع الثاني : عقد المشاركات : يعد عقد المشاركة من أكثر العقود الإسلامية مرونة، لإمكانية تطبيقه على جميع المجالات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية، مما يعطي المصرف الإسلامي فرصة لتمويل شريحة كبيرة من أفراد المجتمع الذين لا يملكون الضمانات الكافية التي تؤهلهم للحصول على التمويل من المصارف الربوية، ومن الناحية العملية نجد أن معظم المشاريع الممولة طبقاً لهذه الصيغة تأخذ شكلين أساسين هما المشاركة الثابتة (الدائمة) والمشاركة المتناقصة ، ويتم بيان كل نوع كما يأتي[2]:

أولا :تعريف المشاركة :

تعرف المشاركة على أنها " :عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، فكل شريك يقدم مالاً لذلك، فهي شركة في رأس المال والربح معًا، ويستحق الربح بالمال أو بالعمل حسب الاتفاق، أما الخسارة فهي على المال وحسب نسبته .

كما تعرف المشاركة كما يلي" :هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال راعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح...أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال[3] ."

[1] سعود عبد الحميد، مرجع سابق ،ص 86

[2] محمد نوري علي عبد الله "**تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية**"ص65

[3] مصطفى كمال السيد طايل، "**القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**"، دون دار نشر، مصر، *1999* ، ص*189* :

فالمشاركة عقد بين طرفين أو أكثر، يساهم كل منهم بنسبة معينة في رأس المال، بحيث يتم اقتسام الأرباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه، على أن تشترك جميع الأطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم .وتعتبر أسلوبا من أساليب التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية التي تدخل كشريك بنسبة من رأس المال في المشاريع التي تراها مناسبة[1].

ثانياً:أنواع المشاركات

تتعد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور إلى :

1) المشاركة الثابتة (طويلة الأجل) :

وهي تعني قيام المصرف الإسلامي بالإشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري معين، على أن يكون مصنعاً أو مبنى أو مزرعة أو غير ها من مجالات الاستثمار المختلفة، وذلك عن طريق التمويل في المشروع المشترك، فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من ارباح ذلك المشروع وتكون المحاسبة بالخسائر والأرباح بعد نهاية كل سنة مالية[2].

2) المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك :

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، وربما يميل الى هذا النوع كثير من طالبي التمويل ممن لا يرغبون في استمرار مشاركة البنك واطلاق لفظ المشاركة المتناقصة يشير الى تبني وجهة نظر البنك الذي يمول حيث ان مشاركته تتناقص كلما استرد جزء من تمويله وان البعض يطلق على نفس النوع المشاركة المنتهية بالتمليك وهنا يكون اطلاق الاسم من وجهة نظر طالب التمويل او الشريك لانه سيمتلك المشروع او العملية في نهاية الامر بعد ان يمتلك من رد التمويل الى البنك.[3]

ومن صور المشاركة المناقصة المنتهية بالتمليك

أ –**الصورة الأولى** : أن يتفق المصرف مع الشريك على ان يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه او غيره .

---

[1] أمال لعمش،" **دور المصرفية الصناعة تطوير في المالية الهندسة** " دراسة **الإسلامية**" الإسلامية، رسالة ماجستير في المصرفية المنتجات لبعض نقدية العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف 2011- 2012 ص 45

[2] عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي ،" **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق** " دار أسامة للنشر ، عمان –الأردن الطبعة الأولى 1998 ،ص 496

[3] د/ محمود حسين الوادي, د/ حسين محمد سمحان , د/ سهيل أحمد سمحان، مرجع سبق ذكره ،ص 202

ب – **الصورة الثانية** : أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر يُتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل ، عندما يسدد الشريك ذلك التمويل تؤول الملكية له وحده .

ت –**الصورة الثالثة** : يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون لها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية، وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عدداً معيناً بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما وتزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكية كاملة .

3) المشاركة المتغيرة : هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يُمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام[1].

الفرع الثالث: عقد المضاربة

المضاربة نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بتسخير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه بحسب خبرته وبراعته واجتهاده .

أولاً: تعريف المضاربة: هي عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين أثنين أحدهما بماله (أي رب المال) والأخر بجهده وخبرته وبراعته (أي المضارب) وفيها الغنم والغرم للإثنين معاً، فالمكسب أو الربح يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، ولكن المضارب يشارك في الربح فقط وعند الخسارة يتحمل رب المال، (أو المصرف) الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب (أو عميل المصرف) خسارة جهده وعمله بشرط إلا يكون قد قصر أو خالف ما أشترطه عليه رب المال، وإذا ثبت العكس فإنه يكون ملزماً بضمان الخسارة أي ردها.[2]

شلهوب، علي محمد،" **شؤون النقود وأعمال البنوك**"، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2007، الطبعة الأولى . ، ص1435

[2] محمود حسن صوان" **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتوى التشريعية** " دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ص 135

ثانياً: أنواع المضاربة: تنقسم ألى قسمين

أ – المضاربة المطلقة: وهي مضاربة مفتوحة لايقيد فيها البنك العميل بقيود مثل ممارسة المضاربة في نشاط إقتصادي بعينه، أوممارسته مع أشخاص محددين يتعامل معهم أو ممارسة المضاربة فيه أو فترة زمنية.

ويترك للعميل حرية التصرف في المضاربة المطلقة حيث يمارس نشاط المضاربة وفقا لإدارته وبدون أي قيود أو تدخل من جانب البنك وهو النوع الغالب على أنواع المضاربة في البنوك الإسلامية، حيث يترك للعميل كامل الحرية في المضاربة بالمال الذي أخذه من البنك.

ب المضاربة المقيدة: في هذا النوع من المضاربات يضع البنك قيودا وشروطا تقيد حركة العميل في إجراء أعمال المضاربة، سواء أكانت قيودا تتصل بالنشاط الأقتصادي الممارس فيه عملية المضاربة أوالمكان أو الزمان أو الأفراد الذين سوف تتصل أو تتعلق بهم عملية المضاربة، ويشترط لصحة هذه القيود أن تكون هناك فائدة معينة من وراءها وليس إحداث ضرر بالعميل، ويجب أن ينص على القيد أو على الشرط عند كتابة عقد المضاربة، وقبل مباشرة أي عمل يتصل بها حتى لايكون وضع الشروط بعد ذلك بمثابة إرهاق أو عنصر إخفاق العميل[1].

الفرع الرابع: عقد الإستصناع :

من البدائل الهامة للقروض الربوية عقد الاستصناع، حيث يساهم بشكل كبير في تنمية صادرات بعض المنتجات الصناعية البسيطة التي تشتهر بها الدولة ، مما يؤدي بدوره إلى ازدهار بعض الصناعات، وما يتبع ذلك من آثار أخرى تعود على المجتمع بالنفع بطريق حلال مشروع.[2]

أولاً: تعريف الاستصناع :

الإستصناع في اللغة طلب الصنع، يقال اصطنع خاتماً، أمر أن يصنع له.

الإستصناع إصطلاحاً : هو عقد على بيع في الذمة، شرط فيه العمل .

[1] محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ص 80،81

[2] د/ محمد علي محمد أحمد البنا " القرض المصرفي" دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية ، لبنان،الطبعة الاولى 2006، ص 575

قيل هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل على الصانع ، فاذا كان العين من المستصنع لا من الصانع ان العقد يكون إجارة لا استصناعاً وبعض الفقهاء يقول ان المعقود عليه هو العمل فقط لان الإستصناع طلب الصنع وهو العمل .[1]

ثانياً: مزايا عقد الاستصناع: من أهم المزايا التي تميز عقد الأستصناع هي[2]

1- يجنب البنوك الإسلامية عيوب بيع بالمرابحة للآمر بالشراء، لعدم التزام المتعاملين أحيانا بعقد المرابحة، كرغبتهم في استغلال جزء من تمويل المرابحة في دفع الأجور في بعض عمليات المرابحة التي تتطلب ذلك، خاصة عند إنشاء بيوت السكن بواسطة تمويل المرابحة .حيث يلجأ المتعامل إلى أساليب ملتوية لتحصيل أجرة عمال البناء التي لا يمكن تمويلها بأسلوب المرابحة، وهي مشكلة حقيقية تواجه البنوك الإسلامية، لذلك فالإستصناع ينقذ كل من البنك و المتعامل من المخالفات الشرعية التي قد يتم الوقوع فيها.

2- يمكن استخدامه في تمويل السلع مرتفعة الثمن، التي يتم صنعها حسب الطلب كالطائرات و السفن وغيرها .حيث لا يكون عقد بيع المرابحة فعالا في تمويل مثل هذه السلع.

3- عمليات الإستصناع تحرك عجلة الإقتصاد، لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول و تزيد من الطلب الفعال.

4-الإستصناع يخدم مصالح المستصنع الذي غالبا يفتقر للخبرة الكافية في تقييم كثير من الأعمال أو الوقت اللازم للمتابعة، أو المال الحاضر لتمويل المشروع.

5-تطوير عقد الإستصناع واستيعابه من قبل موظفي البنك الإسلامي و المتعاملين على حد سواء يساعد كثيرا في تشغيل السيولة الهائلة الموجودة لدى البنوك الإسلامية .

الفرع الخامس : عقدالإجارة :

أولاً: تعريف الإجارة:

للإجارة عدة تعاريف، منها أنها تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوضٍ[3]، أو هي تمليك منفعة معلومة زمناً معلوما بعوض معلوم . وفي تعريف آخر هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معلومة أوموصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم، والإجارة والكراء لفظان مترادفان لمعنى واحد غير أن فقهاء المالكية اصطلحواعلى تسمية العقد على منافع الآدمي وما ينقل كالثياب والأواني إجارة، والعقد على

[1] د/ أحمد صبحي العبادي،" **أدوات الإستثمار الإسلامية" البيوع القروض –الخدمات المصرفية**"، دار الفكر ،الطبعة الاولى 2010، ص 49

[2] سعود عبد الحميد مرجع سبق ذكره،ص 99

[3] يوسف القرضاوي،" **المرابحة للآمر بالشراء كما تجريها المصارف الإسلامية**"، **الطبعة الأولى**"، بيروت :مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، 2001 ص13

منافع مالا ينقل كالأرض والدور وماينقل من سفينة وحيوان كالرواحل كراء [1]. وعلى العموم، الإجارة ترد على المنافع وليس على الأعيان التي، تتولد من الأعيان التي لا تستهلك كاملة من أول استخدام لها .

ثانياً:أنواع الإجارة وتطبيقها في البنوك الإسلامية:

يتضح من خلال التعريف بعقد الإجارة أن الإجارة في الفقه الإسلامي تكون على منفعة الإنسان أو على منفعة الأعيان، وتطبيق هذا العقد في البنوك الإسلامية يقتصر على الثانية فقط، أي إجارة الأعيان ويسمى فيها بالتأجير والذي يأخذ فيها شكلين اثنين هما التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، وسيأتي بيانهما فيما يلي

1- التأجير التمويلي أو الرأسمالي وفيه يقدم البنك خدمة تمويلية فهو هنا عمل من أعمال الوساطة المالية عن طريق شراء معدة تؤجر للعميل خلال مدة تساوي العمر الاقتصادي للأصل تقريبا، وهنا يفصل بين الملكية القانونية التي هي من حق البنك والملكية الاقتصادية التي هي من حق المستأجر، ومن صوره احتفاظ المؤجر بالقيمة المتبقية من الأصل وبيعه إلى طرف ثالث عند بداية الفترة المحددة، أيضا من صوره احتفاظ المستأجر بالقيمة المتبقية من الأصل أو شرائها بسعر اسمي أو نسبة من قيمة الأصل الأصلية أو عن طريق المساومة .وكما يشار إلى هذا النوع من الإيجار بالتأجير على أساس الوفاء الكامل. [2]

2-التأجير التشغيلي وفيه يعتمد البنك على السوق على إيجار أو بيع نفس الأصل، ولا يكون هناك ارتباط بين العمر الزمني والإيجار على مدى عمر الأصل وعادة ما يمد المؤجر المستأجرين بخدمات الصيانة وغيرها، ويشار إليه أيضا بالتأجير على أساس الوفاء غير الكامل[3].

---

[1] سليمان، أبو إبراهيم الوهاب عبد **التمويل مصادر من مصدر الإجارة عقد الإسلامي**، للبحوث الإسلامي المعهد :جدة الثانية، الطبعة 2000 والتدريب، ص22 م،

[2] يوسف كمال محمد،" **فقه الاقتصاد النقدي**"، الطبعة الأولى، مصر :دار الهدى ودار الهداية، 1993 م، ص170

[3] بوزيد عصام ***التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"دراسة حالة بنك البركة الجزائري"*** مذكرة لنيل شهادة ماجستير_جامعة ورقلة 2009-2010 ص45

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية ، وذلك من حيث تعريفها ونشأتها إلى جانب الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك ، كما تطرقنا إلى الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها سواء كانت شرعية ، مالية أو ابتكارية ، وأهداف خاصة بالمتعاملين ،.....الخ، كما قمنا بذكر مختلف أنواع البنوك الإسلامية وذلك حسب النطاق الجغرافي وحسب المجال التوظيفي و حسب الغرض، كما قمنا بعرض مختلف الصيغ الاستثمارية التي يستخدمها البنك الإسلامي باستثمار أمواله وهي: عقد المرابحة ، عقد المشاركات، عقد المضاربة والإستصناع والإجارة.

فالبنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية ومصرفية، واقتصاديه تسعى إلى جذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها بالطرق الشرعية، في إطار فلسفة الإسلام الاقتصادية التي تستمد منها خصائصها وأهدافها، وكذا مصادرها المالية.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي

للمصارف الإسلامية

تمهيد:

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للبنوك خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوما بعد يوم، ومن خلال هذا الموضوع سوف يتم التعرف على ماهية وأليات تقييم الأداء بشكل عام قبل التعرض لتفصيل لأهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك بشكل عام ثم البنوك الإسلامية بشكل خاص.

المبحث الأول : ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك

يكتسب تقييم الأداء أهمية كبيرة كأساس من أسس الأداء الجيد، ورافداً لتحقيق الاهداف المطلوبة، ودافعاً للتطور والتقدم في مجال العمل المصرفي وسنتعرض لماهية تقييم الأداء في مايلي:

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي للبنوك بشكل عام

أولا: مفهوم الأداء بشكل عام

تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجانب الوظائف الأخرى المتعارف عليها من تخطيط وتنظيم ودفع، وحسب هذه التعريف فإن تقييم الأداء تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، بأعلى درجة من الكفاءة[1]

وهو يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل ويتحدد أداء البنوك الإسلامية من خلال ثلاث مراحل هي: مرحلة الإعداد للمشاريع وصياغتها، ومرحلة التنفيذ، ومرحلة الرقابة والتقويم، فان اختلت نتائج الأداء عما هو موضوع من المعايير فان الإدارة تقوم بتصحيح الإجراءات لمعالجة الاختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية.

ثانياً: مفاهيم حول الأداء المالي للبنوك

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لإختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين فيعرفها " محمود الخطيب " بأنها أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة[2] .

كما يعرف على انه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.

ويمكن تعريفه ايضا بأنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية، ويعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن

[1] عادل عشي " **قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:** "دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000 –2002) مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة بسكرة،ص27

[2] محمد محمود الخطيب ،" **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات**"،الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن 2010 ص 45

استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر الى بعدين أساسين هما الربحية، والمخاطرة. [1]

ويعرفها أيضا "الياس بن ساسي، يوسف قريشي " الأداء المالي عن تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.[2]

وهنا تعريف للأداء المصرفي بأنه " مجموعة الوسائل اللازمة واوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من اجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الاهداف" .[3]

وهنا تعريف للأداء المالي للبنك بشكل عام:

استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية، ويعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك.

ثالثاً: مفهوم تقييم الأداء في البنوك الإسلامية

مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة قصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط، كما تقاس وتقارن فيه عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته، وتدرس أساليب تنفيذه، قصد التأكد من أن أداء النشاط قد تم ضمن ضوابط المشروعة، وبدرجة عالية من الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف والأعباء، مع تحقيق جانب المساهمة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية.[4]

[1] ابراهيم عبد الحليم عباده **"مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"** الطبعة الأولى 2008 دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ،ص161

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **"التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 ، ص40

[3] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي **" حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"** دار اليازوري للنشر الطبعة الأولى 2011 ص 146

[4] ابراهيم عبد الحليم عباده مرجع سابق، ص162

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للبنوك :

أولاً:أهمية تقييم الأداء المالي

إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من وسائل الاستثمار، يستوجب تحليل و تقويم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دورياً، كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي وتطلبه، وبشكل خاص إدارة المصرف والمصرف المركزي والمودعون والمالكون والسوق المالي والسلطة الضريبية والجمهور بوجه عام.

وقد تم ترتيب عناصر الأهمية على النحو الآتي[1]:

1 -**معرفة مدى تلبية وسائل الإستثمار لاحتياجات العملاء:**

من المهم معرفة مدى تلبية صيغة الاستثمار لاحتياجات العملاء ، فإذا كانت الصيغة تلبي تلك الاحتياجات فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

2 -معرفة مخاطر هذه الصيغة

لا بد قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء من التعرف على مخاطرها وهل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.

3 -**معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المصرف:**

إن من أهمية تقويم أداء الصيغة معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المصرف وهل تحقق هذه الصيغة عائداً مناسباً أم لا في ضوء مخاطر التطبيق.

4- معرفة مشكلات ومعوقات تطبيقها:

فالمصرف يريد التعرف على المشكلات والمعوقات التي تصادفه عند تطبيق هذه الصيغة.

5- معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية:

حيث يهدف المصرف من تقويم أداء وسائل الاستثمار التعرف على مدى إمكانية منافسة هذه الصيغة للصيغ التقليدية المقدمة.

ثانياً :أهداف تقييم الأداء

يتمثل الهدف العام لعملة تقييم الأداء، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة والمرسومة.

إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تطوير الأداء وتحسين مستوى إدارة النشاط البنكي الإسلامي.

[1] أمارة محمد يحيى عاصي، مرجع سبق ذكره، ص 177 [1]تميسة سهام **" تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجcamels "** درسة حالة البنك الوطني الجزائري(2008_2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ورقلة 2014 ص 4

- وضع الحلول العملية والعلمية المناسبة والمقبولة من الناحية الشرعية.[1]
- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية.
- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية تقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة و نجاح الطرق المستخدمة في الاختيار و التعيين.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يطلع فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد انجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسه بين الأقسام بإتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية و إنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء
- أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة و تطوير المتطلبات الإدارية و الاقتصادية و المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية .
- العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة.[2]

المطلب الثالث: أدوات قياس الأداء:

يتاح للمحلل المالي مجموعة متنوعة من أدوات التحليل، ويمكنه الاختيار من بينها مايلائم الغرض من التحليل،[3] ويمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية ، والتي تمكن من تقييم الأداء.

وتشمل أدوات قياس الأداء الفعلي في المصارف التقارير على اختلاف أنواعها، والمؤشرات الكمية التي يتم استنتاجها من خلال عمليات التحليل المالي:

1 – الميزانية التقديرية: للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك، وعادة تحرص إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، ويتم عادة تقييم أداء الوحدات المختلفة، والبنك ككل من خلال إمكانيات تنفيذ الخطط الموضوعية مقدما، ويتم التعرف على ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعية في الميزانية، ولا يكفي أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة المالية، إذ يعني ذلك تراكم للانحرافات خلال عام كامل وبما لا يسهل إصلاحه لذلك تجري المقارنات خلال فترات دورية وذلك لاكتشاف

[1] منير معمري،" **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري"** مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة باتنة 2012-1013ص 85

[2] تميسة سهام **" تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجcamels "** درسة حالة البنك الوطني الجزائري2008_2012، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ورقلة 2014 ص 4

[3] طارق عبد العال حماد**"تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة "** –طبعة 2003 الدار الجامعية ص 34

الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلاقي أي قصور في حينه، إلا أن ذلك يتطلب بداية أن تكون بيانات الميزانية التقديرية قد أعدت بالطريقة السليمة وبالدقة المطلوبة ، وأن تحظى بإقتناع جميع مستويات التنفيذ، وأن تشارك فعلياً في إعدادها.[1]

2 – التقارير: تعد التقارير من أهم الأدوات المستخدمة في قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي، وبذلك تكون من الأدوات المهمة في تقييم الأداء المصرفي، فهي التي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة هذا العمل.

ومما لا شك فيه أنها من أهم أدوات الرقابة المصرفية باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة للمصرف، وكذلك بين المصرف وفروعه.

ومن الخصائص التي ترفع من فاعلية التقارير كأداة رقابية أو كأداة تستخدم في عمليات التقييم:

–دقة المعلومات التي تحتويها التقارير وتكاملها.

–توفيرها في الوقت الملائم.

–البساطة والوضوح في العرض بما يسهل فهمها من قبل الإدارة أو المقيم للعمل.

أما المعلومات التي تتضمنها التقارير فتشمل مختلف نواحي الأنشطة المصرفية مثل تطور الودائع وفقاً لأنواعها، وتحليل إيرادات ومصروفات المصرف، وأسباب التغير في مختلف بنود ميزانية المصرف، وكذلك هناك تقارير خاصة بالاحتياطيات والسيولة والمعاملات الخارجية في المصرف.

3–المؤشرات الكمية : أصبحت المؤشرات الكمية المستنتجة من تحليل القوائم المالية الأدوات الرئيسة المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي، حيث توفر هذه المؤشرات معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة للأنشطة المصرفية، يمكن من خلالها دراسة هذه العلاقات والتغير الزمني لَها، وكذلك إجراء عمليات مقارنة الأداء المصرفي مع أداء المصارف الأخرى، للحكم على كفاءة الأداء في المصرف موضع التقييم، وتحليل أسباب الانحرافات في حال وجودها، بالشكل الذي يعطي الإدارة صورة واضحة عن الخلل وأسبابه و آلية علاجه[2].

[1] محمد سعيد أنور سلطان **" إدارة البنوك"** طبعة 2005 دار الجامعة الجديدة ص128

[2] أمارة محمد يحيى عاصي ، مرجع سبق ذكره ، ص93

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء في البنوك

تعد ظاهرة تقييم الأداء ضرورية في عمل البنوك، وذلك لان إظهار العيب أو النقص في مكان ما أو مسألة معينة بهدف علمي بحث أو بهدف رقابي، سيؤدي إلى تجاوز هذا النقص وتلافيه فيما بعد وهكذا فإن تحليل وتقويم أداء البنوك لا يتأتى إلا من خلال مؤشرات أداء لهذه البنوك وهوما سنتناوله:

المطلب الأول: تطور دراسة مؤشرات الأداء في البنوك

لقد تطورت مؤشرات الأداء في البنوك بشكل عام، وذلك تبعاً للتطور التقليدي لشتى فروع المعرفة إذ يعد تقويم الأداء ودراسة مؤشراته إمتداداً للتطور في الرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث تبلور من خلال الخبرات والتجارب يتعلق بمدى تحقق الأهداف، وحسن استخدام الموارد لتحقيق هذه الأهداف، وقد اهتم الباحثون في مجال البنوك، والبنوك الإسلامية تحديدا في متابعة ما يتعلق بتطورات مؤشرات الأداء وبشكل تقليدي فقد ظهرت الإرادات بوصفها مؤشراً للأداء، إي اتخاذ الأرباح المحاسبية سبيلا للتقويم ومقياساً لأداء الوحدات الاقتصادية.

ومع ظهور الانتقادات على هذا المؤشر من حيث أنه لم يراع الموارد المتاحة (الموجودات)، فقد ظهر مؤشراً أخر هو معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومع استمرار الجدل حول مدى كفاية هده المؤشرات للحكم على كفاءة البنوك بشكل عام فضلاً عن بقية المنشات وإنها لا تكفي للحكم على مؤسسة أو بنك معين، إذ أن الأرباح المحاسبية لا تكفي لتكون سبيلا للتقويم ومقياساً لأداء الوحدات الاقتصادية، وذلك لإعتمادها الكبير على التقديرات في قياس الأرباح المحاسبية، وتأثرها بإختلاف الطرق المحاسبية وعليه فقد برز توجه يشير إلى ضرورة استخدام مؤشرات أخرى جديدة، سواء بديلة أو مكملة لمؤشرات الأرباح، ومنها المؤشرات النقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية، وبناء على ذالك فقد قامت بعض الشركات الأمريكية المختصة في مجال الاستثمارات المالية بالترويج لمعايير جديدة مثل القيمة المضافة، ومعدل العائد النقدي على الاستثمار وغيرها.

وقد ازداد الاهتمام بالأداء المصرفي بشكل أكبر في المؤسسات المالية ذات البعد التنموي والاجتماعي، ومنها البنوك الإسلامية التي تقدم نفسها ضمن هذا الإتجاه، ومن هنا فان طبيعة الأنشطة التمويلية والاستثمارية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية يحتم على الباحثين في هذا المجال دراسة المؤشرات التي تخص هذه الجوانب فضلاً عن بقية المؤشرات الأخرى.

ونظرا لأن رقابة الأداء تمثل فحصاً موضوعياً تشخص به السياسات والنظم المختلفة، ويقارن من خلاله الانجاز بالخطط، والنتائج بالقواعد، والممارسة بالسياسة، فأن مؤشرات الأداء لابد وان تتسق وهذا الأمر، حتى يمكن الخروج برقابة وتقويم للأداء على صورة وافية.[1]

المطلب الثاني:المؤشرات المستخدمة في تقويم وقياس أداء البنوك بشكل عام

هناك عدة مؤشرات تستخدم في تقويم وقياس أداء البنوك بشكل عام يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: مؤشرات الإنتاجية(التوظيف):

ويعبر عن هذه المؤشرات بعدة صيغ ومعدلات من أبرزها:

1 – معدل توظيف الموارد المتاحة: يعد هذا المعدل مؤشرا جيدا لقياس مدى كفاءة البنك في توظيف موارده المالية في أصول منتجة تدر عائدا، سواء كانت داخلية متمثلة بحقوق المساهمين او خارجية كالودائع.

2– معدل توظيف الودائع: يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع، ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في استثمارات مدرة للعوائد، وتعود أهمية هذا المؤشر إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد، ويجب بالمقابل استغلالها بشكل كبير للحصول على فرق كبير من الأرباح.

3– نسبة التسهيلات إلى الموجودات: وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على توظيف الموجودات على شكل تسهيلات ائتمانية لها عائد يتمثل بسعر فائدة.

4–نسبة التسهيلات إلى الودائع: تتفاوت الاستثمارات من حيث العائد المتولد عنها فالقروض في البنوك التقليدية يتولد عنها عائد يفوق العائد على الاستثمارات الأخرى وعليه فان هذا المؤشر يقيس مدى قدرة البنك على تزويد عملائه بالأصول على شكل قروض إذ تعد الودائع المصدر الأساسي لأموال البنك وخاصة ودائع العملاء، وبالتالي فان البنوك تهتم بتوظيفها في استثمارات لها عوائد مرتفعة على شكل تسهيلات ائتمانية .

ثانياً: مؤشرات الربحية. الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتأتي أرباح البنوك من مصادر عديدة أهمها الائتمان والربح هو الفائض من اموال نتيجة طرح المصروفات من إيرادات عمليات البنك.

[1] ابراهيم عبد الحليم عباده ، مرجع سابق ، ص 163

وهناك عدة مؤشرات اونسب مالية لقياس الربحية يطلق عليها نسب الربحية ومنها:

- معدل العائد على الموجودات :
- ويطلق على المؤشر في المشروعات غير المالية معدل العائد على الاستثمار ويقيس صافي الربح المحقق إلى الأموال المتاحة للبنك سواء كانت مستثمرة أو غير مستثمرة وعادة ما تكون هذه النسبة منخفضة وتعبر زيادة هذا المعدل عن كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول.
- معدل العائد على حقوق الملكية:
- وتشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطي القانوني والاحتياطات الأخرى ويقيس هذا المؤشر معدل العائد الذي تحقق لأصحاب الأسهم في البنك ويعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تقيس كفاءة استخدام الأموال والبنك مطالب بالعمل على زيادته لتحقيق عائد يتناسب والأخطار التي يتحملها المساهمين.
- نسبة هامش الفوائد:
- تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد إلى الأصول المنتجة في البنك ويطلق على الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة (هامش الفائدة) ويفضل إن يكون هذا الهامش موجبا إذ لو أصبح سالبا فأن هذا يعني خسارة البنك.
- معدل دوران الأصول:
- وهذه النسبة تمثل قدرة إجمالي محفظة الأصول في البنك على إنتاج إيرادات ويفضل زيادة هذا المؤشر بما يعني زيادة قدرة الأصول على توفير إيرادات للبنك.
- معدل العائد المدفوع على الأموال المقترضة:

ويقيس هذا المعدل تكلفة المصادر الخارجية لأموال البنك والمتمثلة بالودائع والإقراض بفائدة وتسعى البنوك عادة إلى تخفيض هذه التكلفة مما ينعكس على تحقيق معدل عال من الأرباح[1].

[1] ابراهيم عبد الحليم عباده ، مرجع سابق ، ص 177

المطلب الثالث : مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية

تتقسم مؤشرات الاداء المتعلقة بالبنوك الإسلامية من عدة معايير ويمكن تقسيمها كالأتي:

الفرع الأول مؤشرات الأداء المتعلقة بمعايير التسويق المصرفي والهندسة المالية.

تحتاج البنوك الأسلامية إلى إرضاء عملائها من خلال تقديم الخدمات المصرفية وتوفير البدائل والصيغ الإستثمارية والتمويلية المناسبة والمشروعة، ويتأتى هذا المعيار من خلال كفأة التسويق المصرفي، كفأة الهندسة المالية ويكشف عن مدى تحقق هذا المعيار المؤشرات التالية:

أولا : مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار التسويق المصرفي:

ويمكن قياس معيار كفأة التسويق المصرفي من خلال المؤشرات التالية

1 – مؤشر معدل نمو إجمالي الودائع:

إن دراسة حركة الودائع بالمصرف والتطورات التي تحدث عليها خلال فترة من الزمن، تعكس السياسات التي تنتهجها إدارة المصرف في تجميع الأموال والمدى الذي وصلت إليه من نجاح أو فشل في تحقيق هذه السياسات، إذ تعبر حركة الودائع بأنواعها المختلفة مدى ثقة العملاء بخدمات المصرف وعن دور المصرف في نشر الوعي المصرفي وتنمية المدخرات.[1]

2 – مؤشر معدل نمو الودائع الجارية:

يعكس هذا المؤشر مدى إقبال الجمهور على هذا النوع من الودائع مع العلم بأن أرباح الودائع الجارية التي قد يستفيد البنك منها تحول إلى المساهمين كما أن أصحاب الودائع الجارية التي قد يستفيد البنك منها تحول إلى المساهمين، كما أن أصحاب الودائع في بعض البنوك يدفعون أجرة نظير خدمات تقدم لهم، وإن كان في أخذ الأرباح وتحويلها للمساهمين اعتراض ليس هذا مجال مناقشته، ولكن بالمقابل ينبغي عدم تحميل هذه الحسابات أي أجور، حتى لا ينصرف عملاء البنك إلى غيره[2].

---

[1] محمد الطاهر الهاشمي، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية مع دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين** " الطبعة الأولى 2010 ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ،ليبياص 313

[2] إبراهيم عبد الحليم عباده،مرجع سبق ذكره، ص190

3 – مؤشرات نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع:

بالرغم من أن الحسابات الجارية تعد مصدراً من مصادر الأموال في المصرف الإسلامي، إلا أنه في وجود الحسابات الاستثمارية لا يعول على هذه الحسابات كثيرا في توظيف الأموال، وذلك لأن طبيعة المصرف الإسلامي تقوم على توظيف الأموال لأجال طويلة، وبما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية، أما استخدام الحسابات الجارية فإن استخدامها يتم في الأجال القصيرة وبحرص شديد وحذر بالغ.[1]

وتعد الودائع بشكل عام من أهم مكونات موارد البنك كما سبق، ومن أنواع الودائع الاستثمارية والودائع الجارية وماتعنتي الدراسة به هنا هو دراسة الودائع الجارية ومعرفة نسبتها إلى بقية الأنواع الأخرى من الودائع.

ويشير هذا المؤشر إلى نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع بمعنى معرفة ما تشكله الودائع الجارية من بقية الودائع، فزيادة نسبة الودائع الجارية تعني قدرة إدارة التسويق المصرفي على جذب العملاء إلى حسابات الودائع الجارية، ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.

ثانيا مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار الهندسة المالية:

ويمكن قياس عيار كفاءة الهندسة المالية من خلال المؤشرات التالية.[2]

1 – مؤشرات نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع :

وهذه النسبة نفسها تكشف بالمقابل عن نسبة الودائع الاستثمارية، فزيادة الودائع الاستثمارية يدل على مقدرة البنك على جذب المدخرات من الجمهور لتوظيفها في مشروعات استثمارية مناسبة ، وكلما استطاع البنك زيادة هذا المؤشر فإنه يعني نجاحه وبقاءه في نفس الوقت الذي يعني فيه هذا الأمر مدى قدرة إدارة الهندسة المالية في ابتكار فيض من الصيغ والأدوات الاستثمارية للتوظيف من خلالها وجذب أموال المستثمرين على أساسه.

[1] محمد الطاهر الهاشمي ، مرجع سابق، ص363
[2] إبراهيم عبد الحليم عباده،مرجع سابق ص190

2 – مؤشر عدد الصيغ المستخدمة في التمويل:

يشير هذا المؤشر إلى مدى قوة إدارة الهندسة المالية على التجديد والابتكار من خلال زيادة ونمو عدد الصيغ في البنوك الإسلامية فإن هذا التنوع يؤدي إلى زيادة رضا الجمهور بسبب توفير ما ينا سبهم من الصيغ والأدوات الاستثمارية والتمويلية التي تعتمد على أسلوبي المشاركة والمضاربة، فارتفاع نسبة هذه الأساليب يؤكد قيام البنك بدور كبير في ابتكار المنتجات والصيغ المالية ما يعني كفاءة إدارة الهندسة المالية والعكس كذلك.

الفرع الثاني : مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية

من ضمن الفروقات بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي أنه في حين يهدف المصرف التقليدي إل تعظيم ثروة الملاك، يهدف المصرف الإسلامي إلى تعظيم ثروة كل من الملاك والمودعين معاً . [1]

ويستخدم البنك مجموعة من المؤشرات المالية التي تقيس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الاموال المستثمرة وسنناقش أهم هذه المؤشرات:[2]

1 – مؤشر معدل نمو المصروفات في البنوك الإسلامية:

تفيدنا دراسة نفقات البنوك الإسلامية في التعرف على كفاءة السياسات التي تتبعها في الانفاق وفي تسعير خدماتها، ومدى قدرة البنك في التحكم بالمصروفات اللازمة لإنجاز نشاط معين، إذ تعد المصروفات أكثر العوامل تأثيراً على ربحية أي مؤسسة.

2 – مؤشر نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية:

لما كانت النفقة في البنوك هدفها تعزيز الاستثمار فإن هذا المؤشر يهدف بصورة أساسية إلى التعرف على أثر النفقة في الموجودات الاستثمارية أي كم ينفق البك ليحصل له الاستثمار، وهذا هو مجال التنافس بين البنوك، فالبنك الذي يستطيع خفض نفقاته أكثر من الآخر هو البنك الناجح والذي لا يستطيع التوفير في جانب النفقات يكون مقصراً، وفي ظل المنافسة لابد للبنك من خفض نسبة المصروفات إلى الموجودات الاستثمارية.

[1] محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 376
[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري **" إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية"**،ص 376 www . kotobarabia.com

3 – مؤشر نمو الإيرادات في البنوك الإسلامية:

يقيس هذا المؤشر معد التطور في إيرادات البنوك الإسلامية والزيادة في الإيرادات تدل على أحد أمرين الأول سياسة تسعير الخدمات بشكل عادل، والثاني زيادة عائدات الاستثمار الذي يدل على زيادة الموجودات الاستثمارية وتحسينها وهذا مهم للبنك الإسلامي على وجه الخصوص، إذانه يختلف عن غيره في أنه لايحقق شرطي السلامة المالية والاستثمار بعوائد كبيرة مع ضمانات كثيرة في نفس الوقت.

4 – مؤشر نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات الإستثمارية :

يعتبر هذا المؤشر مكملاً للمؤشرات السابقة في مجال كفاءة النفقة، إذ يعبر عن مدى قدرة البنك على زيادة إيراداته من الموجودات الاستثمارية ويعتمد في ذلك على أساليب التمويل والاستثمار فإذا زادت النسبة معناه أن البنك قد استطاع تحقيق التوظيف في مشروعات ذات مرودية عالية دون اشتراط تحقيق سقف أمان كبير.

5 – مؤشر نسبة الإيرادات إلى المصروفات كفاءة النفقة:

يقيس المؤشر نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي المصروفات بمعنى مقدار ما يحصل عليه البنك مع كل دينار ينفقه، فكلما ارتفعت نسبة الإيرادات فإن ذلك يعني تحقق كفاءة النفقة بالقدر الذي تكون عليه النسبة، وهذا المؤشر يتأثر بنوعية الموجودات الاستثمارية ذات العائد العالي وأساليب استثمارها.

6- مؤشر نسبة أرباح المساهمين :

يبين هذا المؤشر نسبة أرباح المساهمين وتقاس من خلال نسبة الربح الصافي إلى حقوق المساهمين، ويعكس هذا المؤشر مقدار ربحية أموال المساهمين والعائد مقابل استثمارهم في البنوك.

7 – مؤشر نسبة الربح الصافي إلى إجمالي الموجودات:

يبين هذا المؤشر نسبة الربح الصافي بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات، ويعكس هذا المؤشر مدى العائد على الموجودات الإجمالية ، ويبين مدى كفاءة إدارة البنوك في تحقيق أهدافها، وإن كان ما يفيدنا بشكل أدق هو نسبة الربح الصافي إلى الموجودات الاستثمارية. [1]

[1] إبراهيم عبد الحليم عباده،مرجع سابق، ص194

الفرع الثالث: مؤشرات الأداء المتعلقة بمعايير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال، وإدارة السيولة

أولا: مؤشر نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات (نسبة رأس المال):

إن من أهم الجوانب والمؤشرات التي تؤدي إلى اكتساب ثقة العملاء قوة رأسمال البنك التي تؤكد الثقة بمستقبله وسلامة ودائعه وتوحي للمودعين بسلامة حساباتهم الاستثمارية والجارية لوجود كفاية في رأس المال يمكنها أن تغطي جميع الاحتمالات المستقبلية.

ثانياً : مؤشر معدل نمو إجمالي الموجودات :

تم استخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة البنوك الإسلامية في المحافظة على وضعها المالي، وتتفاوت البنوك الإسلامية في قدرتها على زيادة إجمالي موجوداتها من بنك لآخر، وللزيادة في موجودات البنوك دلالة كبيرة على قدرة البنك على النمو والنجاح، كما أن لها دلالة مدى قدرته في توليد الإيرادات ، لأن النمو في الموجودات لايزيد في حجم الأموال التي يستطيع البنك استثمارها وحسب بل يزيد من قدرته على الاستثمار في مشروعات ذات عوائد أعلى، أي أنه يمكن للبنك تحسين نوعية استثماراته برفعها إلى مستوى أفضل، وهذا ينعكس بشكل مباشر على أداء البنك الإسلامي وتفوقه.

ثالثاً: مؤشر نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات :

يأتي هذا المؤشر ليبين نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات ويعكس أيضاً مدى نشاط البنك في مجال استخدام الموجودات المتوفرة لديها وتطور هذا النشاط بين فترة وأخرى، ويبين ضرورة العمل على وجود إدارة استثمار مؤهلة تأهيلا ممتازاً كواحد من عوامل التفوق في البنك الأسلامي بهدف العمل على رفع مؤشر الاستثمار، وتتأثر هذه النسبة بشكل مباشر بالسياسة النقدية للبنك المركزي وكذلك تتأثر بالمنهج الاستثماري للبنك نفسه وسياسته في التربص لانتظار الفرص وفي حدود السلامة النقدية التي يتبناها.

رابعاً: مؤشر معدل تطور الموجودات الاستثمارية :

لايكفي مؤشر معدل إجمالي الموجودات للتعرف الكامل على مدى قدرة البنك في تحقيق الربحية المناسبة والمحافظة على المال سواء أموال المساهمين أو الودائع، إذ يعد تطور الموجودات الاستثمارية مؤشراً إيجابياً يدل على قدرة البنك الإسلامي على توظيف الأموال الموجودة لديه باستثناء البنوك التي يفرض عليها نسبة معينة من قبل السلطات النقدية.

خامساً: مؤشر نسبة الموجودات النقدية والمصرفية إلى إجمالي الاصول :

تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى البنك إلى إجمالي الموجودات البنك ، وكما يلي:

النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى / مجموع الموجودات. [1]

سادساً : معدل تطور الموجودات النقدية والمصرفية :

إن البنوك الإسلامية مدعوة للمحافظة على جانبي التوازن بين السيولة لمواجهة الطلب وتحقيق الربح وعدم تعطيل الأموال، فكلما وازنت البنوك بين هذين الأمرين فإنها تكون قد خرجت من دائرة الحبس للمال، والمحافظة على المال وكلاهما مطلوب شرعاً.

والبنوك الإسلامية وبحكم تحريم الربا فإنها لاتستطيع الاستثمار في أسواق دولية قصيرة جداً في الأجل، فواجب البنك البحث عن بدائل مناسبة واستثمار هذه الأموال في أسواق قصيرة جداً في الأجل تكون مقبولة شرعاً وقد قام عدد من البنوك في الدراسة باستخدام هذا الأسلوب، كما أصدرت البحرين صكوك إجارة أوغير ذلك من الأساليب التي أجيزت من الوجهة الشرعية وتزيد من ربحية البنك الإسلامي، مما يحفز المتعاملين في البنك الإسلامي في الاستمرار بالتعامل مع هذا البنك ويعكس هذا المؤشر مقدار معدلات النمو للموجودات النقدية والمصرفية ومدى قدرة البنك الإسلامي على خفض هذا المقدار. [2]

سابعاً: مؤشر نسبة السيولة النقدية :

يضع البنك المركزي قواعد تتبع في الرقابة على البنوك منها تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن يتحفظ بها البنك وهو ما يعرف بنسب السيولة.[3]

ويعني هذا المؤشر مدى تمكن البنك من الاحتفاظ بنسبة سيولة تكفي لمواجهة طلبات السحب سواء الطلبات العادية أو المفاجئة، وكلما كان البنك متوازناً في الاحتفاظ بقدر من السيولة مع عدم تضييع الفرص الاستثمارية المربحة، فإن البنك يكون أداؤه جيداً، وتحسب نسبة السيولة في البنوك الإسلامية من خلال المعادلة التالية

نسبة السيولة = الرصيد لدى البنك المركزي + النقود في الصندوق + الأصول عالية السيولة / الودائع × 100

[1] محمد محمود العجلوني ، مرجع سبق ذكره ،ص401

[2] إبراهيم عبد الحليم عباده،مرجع سابق، ص 197

[3] عبد الغفار حنفي ،**" إدارة المصارف، السياسات المصرفية ، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية فى البنوك التجارية والإسلامية"** طبعة 2007 ، الدار الجامعية ،ص444.

ثامنا : معدل كفاية رأس المال :

تقوم البنوك بشكل عام بمراعاة متطلبات لجنة بازل ومتطلبات البنك المركزي والبنوك الإسلامية مطالبة بنفس الأمر مع فارق طبيعة التمويل في البنك الإسلامي، وكذلك جانب الودائع الجارية وعدم استفادته منها باستثمارها، وتركز متطلبات كفاية رأس المال على وجود أموال ذاتية كافية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بالمخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح، أو الاستثمار المباشر، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة البنوك الإسلامية على الإيفاء بمتطلبات لجنة بازل فضلاً عن متطلبات البنك المركزي في بلدانها. [1]

[1] إبراهيم عبد الحليم عباده،مرجع سابق، ص199

خلاصة:

إن إعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل البنك يتيح لها إمكانية تحديد الأخطأ والانحرافات وكذلك يتيح للمتعاملين والمستثمرين معرفة شاملة عن الأعمال التي يقوم بها البنك ، والنتائج التي وصل اليها وتطور نشاطته، وكذلك يفتح للبنك البحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجة الإختلالات، بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء، على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل البنك وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة والتقلبات والأزمات، فتقييم الأداء بمثابة سياسة للتحوط من الوقوع في الأخطأ التي قد تؤدي إلى إفلاس البنك.

وقد تعرضنا في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم تقييم الأداء، والأهمية من تقييم الأداء للبنوك وكذلك الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء، كما قدمنا أهم المؤشرات المستعملة في عملية تقييم الأداء، وهي مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار التسويق المصرفي ومؤشرات الربحية وغيرها من المؤشرات.

الفصل الثالث

تقييم الأداء المالي لمصرف البحرين الإسلامي

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري إلى البنوك الإسلامية وتقييم الأداء المالي، سيعالج هذا الفصل الجانب التطبيقي، ومحاولة إسقاط العديد من المفاهيم والأدوات التي عولجت فيما سبق من مباحث على الهنك محل الدراسة، والمتمثلة في بنك البحرين الإسلامي للوصول تطبيقياً إلى اختبار الفرضيات ومعالجة الإشكاليات المطروحة، وتجدر الإشارة إلى أن أختيارنا لمجتمع الدراسة بناء على المعطيات المبدئية على بنك البحرين الإسلامي ودولة البحرين والمميزات التي يتصف بها، فالبنك الإسلامي عينة الدراسة يمتاز بالوضوح في وضع البيانات المالية من خلال نشرها على موقعه الالكتروني، على عكس بعض البنوك ، وقد حازت مملكة البحرين على لقب عاصمة الصناعة المصرفية الإسلامية عام 2003 م وذلك لكونها أكبر تجمع للمصارف الاسلامية في العالم .

وكذلك يتميز الاقتصاد البحريني بوضوح في الإطار القانوني والإداري وبيئة خالية من الضرائب وخدمات بنية تحتية حديثة ، وسياسات اقتصادية ليبرالية مثل قابلية الدينار البحريني للتحول الى عملات أخرى بأسعار السوق, إضافة الى قوة الدينار البحريني الذي يع ادل 2.65 دولار أمريكي ، واستقراره على المدى الطويل .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول :تقديم عام لهنك البحرين الإسلامي من خلال التعرض لنشأته و أهم الخدمات التي يقدمها البنك، وهيكل البنك، وفي المبحث الثاني:قمنا بتحليل البيانات المالية لبنك البحرين الإسلامي بإستخدام المؤشرات المختلفة .

المبحث الأول : نظرة عامة حول بنك البحرين الإسلامي:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والمتمثل في تقييم أداء البنوك الإسلامية ومن اجل الوصول إلى معلومات دقيقة وكافية لتمثيل النموذج المصرفي ، فقد حرصنا على اختيار مجتمع الدراسة يتسم بمواصفات معينة وخصائص مثالية تتفق وأهداف التحليل ، لذلك فقد أخترنا بنك البحرين الإسلامي ويعتبر نموذج للمصارف الإسلامية، وسنقوم خلال هذا المبحث بإعطاء نظرة شاملة عن هذا البنك.

المطلب الأول:نشأة بنك البحرين الإسلامي والهيكل التنظيمي له:

اولاَ النشأة:

تأسس بنك البحرين الإسلامي في عام 1979 م باعتباره أول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليميا، وقد ساهم البنك بدور محوري هام في تطوير صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية ودعم الاقتصاد الوطني على مدى السنين، يعمل البنك بموجب ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف قطاع تجزئة(إسلامي)، كما أنه مدرج في بورصة البحرين[1].

وفي نهاية عام 2016 ، بلغ رأسمال البنك المدفوع 101 مليون دينار بحريني، بينما بلغ إجمالي أصوله 1042مليون دينار بحريني، يملك البنك شبكة واسعة من الفروع تضم 6 فروع، و 4 مجمعات مالية، و 53جهازاً للصراف الآلي منتشرة في جميع أنحاء المملكة[2].

وقد التزم البنك بتركيز جهوده على الابتكار المستمر، وتطبيق مبادئ راسخة للحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن تطوير موظفيه، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متميزة لزبائنه، مما ساهم في ترسيخ مكانته المرموقة كونه مصرفاً إسلامياً رائداً تتوافق جميع أنشطته مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها البنك:

- قبول الودائع في حسابات جارية عملاً بأحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم عقود تمويل من خلال التورق والمرابحة والإجارة والمشاركة عملاً بأحكام الشريعة.
- التعامل في الادوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة بصفة اصيل من خلال الصكوك.
- تقديم خدمات صرف تحويل الأموال من خلال خدمات تحويل الأموال والسحب بالإطلاع القائم على صرف العملات الأجنبية.
- إصدار إدارة وسائل الدفع من خلال بطاقة الائتمان والشيكات السياحية.

[1] التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي2015 ص2

[2] أنظر حول التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي 2016

ثانياَ:الهيكل التنظيمي لبنك البحرين الاسلامي:

يتمتّع البنك بمكانة راسخة وسمعة طيبة في مملكة البحرين، ويتألف مجلس إدارته وفريقه الإداري من أشخاص معروفين ومخضرمين في مجال الخدمات المصرفية بفضل سنوات متعددة من الخبرة، وفي ما يلي مخطط تمثيلي لهيكل البنك التنظيمي:

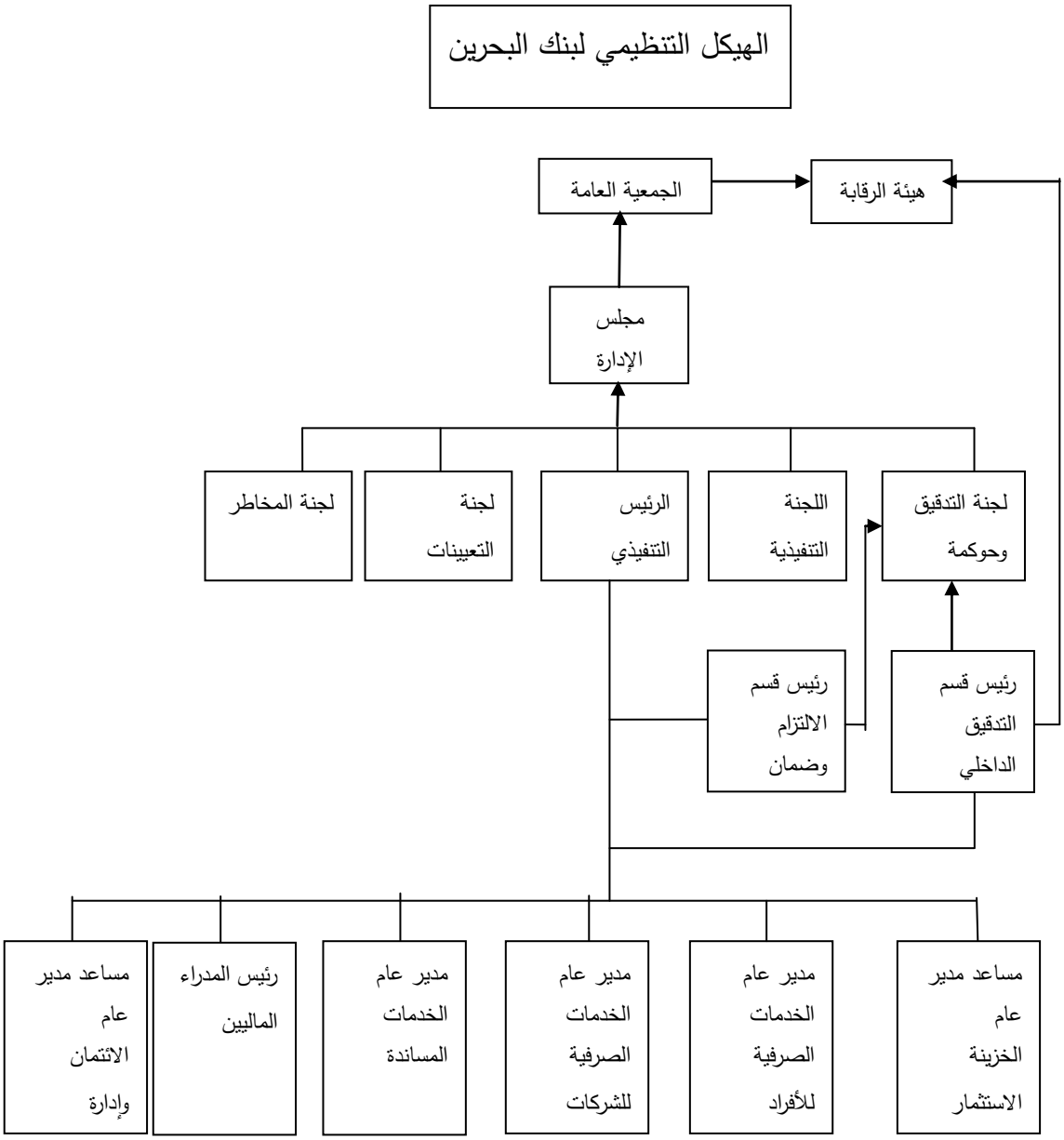

الشكل 1: الهيكل التنظيمي لبنك البحرين[1]

[1] نشرة إصدار بنك البحرين الإسلامي، صادرة بتاريخ 3 نوفمبر 2015

المطلب الثاني:الخدمات المصرفية لبنك البحرين الاسلامي

-الخدمات المصرفية للأفراد:

بالرغم من المنافسة الحادة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في مملكة البحرين، فقطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين الإسلامي يحقق أداءً قوياً، ومن أبرز الإنجازات التي حققها البنك في هذا القطاع زيادة قاعدة الزبائن، وتحسين حصته في السوق، فضلاً عن انخفاض تكاليف التمويل، ونمو كافة المنتجات والخدمات الرئيسية، ومن أبرز الخدمات التي يقدمها للأفراد[1]:

- تمويل السيارات، التمويل الشخصي، التمويل العقاري، خدمات الثريا المصرفية، تمويل السكن الاجتماعي، الخدمات المصرفية الاجتماعية، الحسابات، برنامج الرهن المشترك، البطاقة مسبقة الدفع.

-الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات:

حققت دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في بنك البحرين الإسلامي أداءً جيداً، حيث نجحت في زيادة قاعدة عملائها من الشركات والمؤسسات، وخفض القروض المتعثرة، والحد من تكاليف التمويل، مع جذب أصول عالية الجودة .وقد ركز البنك على ثلاثة قطاعات رئيسية هي تمويل الشركات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أبرز هذه الخدمات:[2]

- خدمات المؤسسات المالية والحكومية، الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التمويل التجاري، تمويل المشاريع، التمويل العقاري، تمويل المنشآت .

[1] *https://www.bisb.com/ar*

[2] نشرة إصدار بنك البحرين الإسلامي، صادرة بتاريخ 3 نوفمبر 2015

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك البحرين الإسلامي

شهد بنك البحرين الإسلامي مجموعة من التطورات والتغيرات في هيكله المالي خلال السنوات (2011-2016) وسنحاول دراسة هذه التطورات بإستعمال بعض مؤشرات تقييم أداء بنوك الإسلامية :

المطلب الأول : تقديم ميزانية بنك البحرين الإسلامي لسنوات (2011- 2016):

الموجودات / السنة	2011 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2012 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2013 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2014 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2015 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2016 **بآلاف الدنانير البحرينية**
نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي	41681	43.893	50831	**52118**	61114	63208
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	148.813	132424	184600	68567	73150	63805
التمويلات	294825	339080	346805	408021	475648	526637
استثمارات في أوراق مالية	109922	96288	107026	123561	130635	145731
إجارة منتهية بالتمليك	97416	96846	90356	102277	118061	151752
إيجارات مستحقة القبض	7873	13766	14924	14065	19815	8618
إستثمارات في شركات زميلة	7151	7143	36236	30835	28116	26487
إستثمارات عقارية	115008	106351	58219	53934	43601	28066
ممتلكات ومعدات	–	15.530	17.067	**17101**	16640	15881
موجودات أخرى	6.958	7.517	4230	**4728**	13691	12003
إستثمارات في موجودات الإجارة	9496	10.599	–	–	–	–
مجموع الموجودات	839. 143	832.804	910294	**875207**	976348	1042188

الجدول 1:الموجودات السنوية لبنك البحرين الاسلامي (2011-2016)

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

الملاحظ من الجدول أعلاه ، وبالخصوص ميزانية بنك البحرين الاسلامي خلال الفترة (2011،2016) الزيادة المطردة في حجم الميزانية السنوية لسنوات 2013 و 2015 و 2016 فيما يسجل انخفاض طفيف في 2012 و 2014 على التوالي:

واذا ماتم البحث في أسباب الارتفاع فان ذلك في جانب الموجودات يرجع الى:

- ارتفاع السيولة النقدية والأرصدة لدى بنوك ومصارف البحرين المركزي
- ارتفاع الاستثمارات في الأوراق المالية.
- زيادة معدل الاجارة المنتهية بالتمليك.
- الارتفاع في قيمة الايجارات المستحقة القبض.
- زيادة قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة.
- زيادة الممتلكات والمعدات

اما بخصوص انخفاض الميزانتين 2012و 2014 في جانب الموجودات فلعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع الى:

- انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية
- انخفاض حجم الاستثمارات في الاوراق المالية
- انخفاض معدل الاستثمارات في الشركات الزميلة
- تدني حجم الاستثمارات العقارية

الجدول 2:المطلوبات السنوية لبنك البحرين الاسلامي (2016-2011)

المطلوبات / السنة	2011 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2012 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2013 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2014 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2015 **بآلاف الدنانير البحرينية**	2016 **بآلاف الدنانير البحرينية**
حسابات جارية للعملاء	85096	87132	105932	137423	157300	152647
مطلوبات أخرى	14507	14649	13607	16518	16616	14879
ودائع من مؤسسات مالية	–	87.690	95144	75580	93516	103874
مجموع المطلوبات	99603	101781	214684	229511	267432	271400
حقوق ملكية حاملي المساهمين حسابات الإستثمار	638211	661260	566601	617494	599404	654316
رأس المال	93967	93967	93967	93967	97441	101339
أسهم خزينة	(513)	(563)	(563)	(563)	(563)	(563)
علاوة إصدار أسهم	43936	69.763	76.874	–	2794	56
إحتياطيات	(36011)	(23641)	(14350)	(16530)	10719	16244
مجموع حقوق الملاك	69763	101329	79090	78116	109512	116472
مجموع المطلوبات	839143	832804	910294	875207	976348	1042188

إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

اما بخصوص الزيادة في حجم ميزانيات سنوات 2013 و 2015 و 2016 ، فمن جهة المطلوبات يرجع السبب اساساً:

- زيادة قيمة الحسابات الجارية للعملاء، وارتفاع حجم الودائع للمؤسسات المالية
- ارتفاع معدل حقوق الملاك

وعن انخفاض قيمة ميزانيتي 2012 و 2014 فمن جانب المطلوبات يرجع سبب الانخفاض اساساً الى إنخفاض حجم حقوق ملكية حاملي المساهمين (اصحاب الاستثمار).

المطلب الثاني:التحليل المالي لبيانات مصرف البحرين الاسلامي وتقييم الاداء:

أولاً: مؤشرات النمو المصرفي:

- **تطور زيادة الموجودات** : يعتبر تتبع حركة أرصدة الموجودات مؤشراً على قدرة المصرف على النمو والنجاح ، خاصة عند تحليلها وتتبع تطور كل عنصر من مكوناتها.

فللزيادة المطردة عبر فترات متتالية دلالة كبيرة على قدرة المصرف على توليد الإيرادات، لأن النمو في الموجودات لايعني فقط زيادة كمية الأموال التي يستطيع المصرف استثمارها، وإنما يمنحه القدرة على تحسين تلك الاستثمارات، وتوظيف الأموال بما يحقق المساهمة الفاعلة في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية.[1]

الجدول 3: تطور زيادة الموجودات

المؤشر / السنة	2011 بالاف الدينار البحريني	2012 بالاف الدينار البحريني	2013 بالاف الدينار البحريني	2014 بالاف الدينار البحريني	2015 بالاف الدينار البحريني	2016 بالاف الدينار البحريني
إجمالي الموجودات	839143	832804	910294	875207	976348	1042188
قيمة التغير السنوي	-96531	-6339	77490	-35087	101141	65840
نسبة النمو	10%	0,70%	8%	4%	10%	6%

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

[1] محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره ،ص347

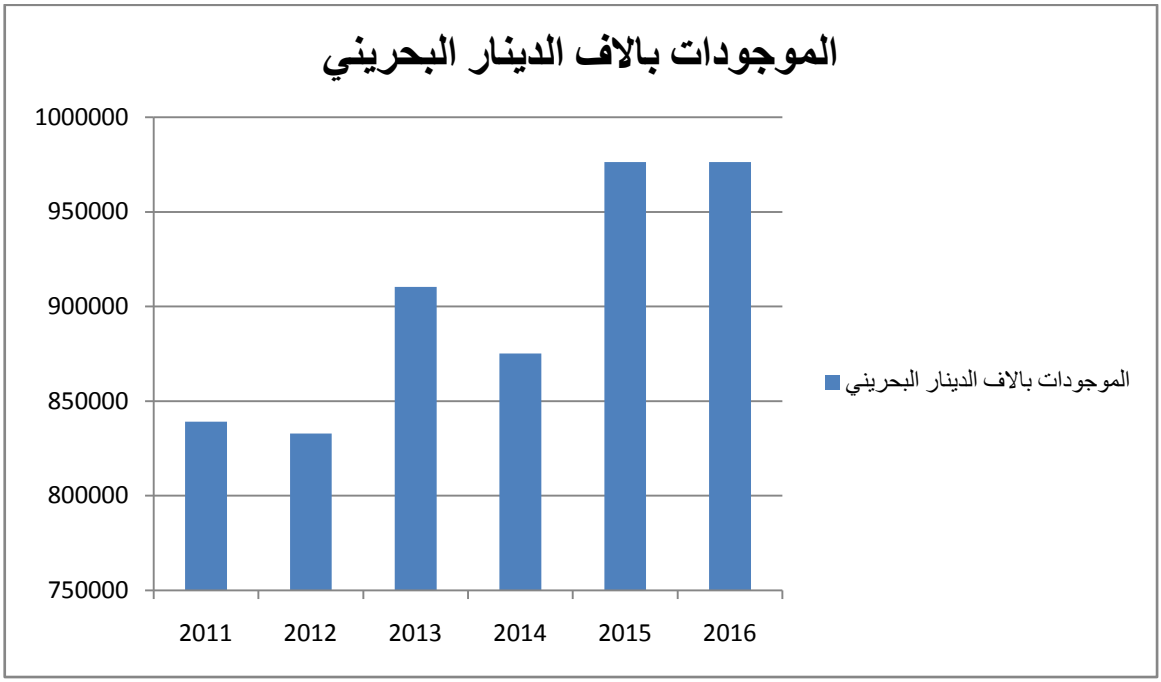

الشكل 2: تطور زيادة الموجودات :

عند تتبع تطورات موجودات مصرف البحرين في سنوات الدراسة 2011- 2016 يتبين ان المصرف تعرض خلال السنة الاولى 2011 لانخفاض في موجوداته بلغت نسبة 10% حيث انخفضت لتصل 839 مليون دينار بحريني وفقدت اكثر من 96 مليون دينار بحريني من اجمالي الموجودات وكذلك بالنسبة ل2012 وبسبب الانخفاض في بعض التمويلات وتراجع المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد ارتفع إجمالي الموجودات ب 8% عن سنة 2012 حيث بلغت الزيادة في الموجودات 77 مليون دينار بحريني وذلك لزيادة في اصول تمويلات المرابحة وكذلك المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية اما سنة 2014 فقد شهدت انخفاض في موجودات البنك بنسبة 4% وذلك بسبب انخفاض الايداعات لدى المؤسسات المالية حيث قد تغيرت من 184 مليون دينار بحريني الى 68 مليون دينار بحريني رغم ان الاستثمارات في الاوراق المالية والإجارة المنتهية بالتمليك قد شهدت زيادة معتبرة.

اما في سنة 2015 فقد حقق البنك زيادة معتبرة في موجوداته وذلك بنسبة 10% عن سنة 2014 وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2016 فقد شهدت زيادة في الموجودات بنسبة 6% عن سنة 2015 حيث ان سنة 2015 و 2016 قد عرفت زيادة في معظم موجودات البنك من التمويلات واستثمارات في اوراق مالية وذلك بسبب التوسع في المرابحات مع الافراد والشركات والتنويع المصرفي لأدوات الاستثمار

2 – تطور الموجودات الاستثمارية : يشير معدل التغير السنوي لأرصدة الموجودات الاستثمارية إلى قدرة البنك على إدارة موجوداته بدقة وفعالية جيدة.

الجدول 4: تطور الموجودات الاستثمارية

لمؤشر/السنة	2011 بالاف الدينار البحريني	2012 بالاف الدينار البحريني	2013 بالاف الدينار البحريني	2014 بالاف الدينار البحريني	2015 بالاف الدينار البحريني	2016 بالاف الدينار البحريني
مرابحات	201972	248860	256038	308710	371881	417098
مشاركات	92853	90220	90767	99311	103767	109539
إجارة منتهية بالتمليك	97416	96846	90356	102277	118061	151752
استثمار في الأوراق المالية	109922	96288	107026	123561	130635	145731
استثمار في الشركات الزميلة	7151	7143	36236	30835	28116	26487
استثمارات في العقارات	115008	106351	58219	53934	43601	28066
توظيفات الإجارة	7873	13766	14924	14065	19815	8618
إستثمارات في موجودات الإجارة	9.496	10.599	–	–	–	–
المجموع	641691	670073	653566	732693	815876	887291
التغير السنوي	الاساس	28382	16507	79127	83183	71415
معدل التغير	_	4%	2%	12%	11%	8%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

من خلال الجدول أعلاه عام 2012 باعتبار سنة 2011 سنة الاساس المصرف حقق زيادة في الموجودات الاستثمارية بنسبة 4% وذلك بسبب الزيادة في تمويلات المرابحة بقيمة 27.27 مليون دينار بحريني، اما سنة 2013 فقد عرف البنك تراجع قليل في الموجودات الاستثمارية وبنسبة 2%.

و في سنة 2014 فقد حقق البنك زيادة في موجوداته الاستثمارية بلغت 12% وبمبلغ79.12 مليون دينار بحريني عن السنة الماضية وذلك لسياسة البنك في زيادة الاستثمارات في صيغة المرابحة لقلة المخاطر فيها وكانت الزيادة في المرابحات تقدر ب 20% عن السنة الماضية، وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2015 و 2016 فقد شهدت زيادة بنسبة 11% و8% على التوالي في الموجودات الاستثمارية وذلك بسبب التوسع المتواصل في جميع صيغ التمويل مرابحات ومشاركات واجارة منتهية بالتمليك وكذلك الاستثمار في الاوراق المالية، حيث كان التغير في سنة 2015هو83.12 مليون دينار بحريني زيادة عن سنة 2014 واما الزيادة في سنة 2016 فكانت 71.14 مليون دينار بحريني .

ومن خلال التحليل نستنتج ان المصرف حقق نمو في استثماراته من سنة لأخرى بفضل استراتجيته المرنة حيث نمت الموجودات الاستثمارية للبنك لأكثر من 255 مليون دينار بحريني وبمعدل 38% خلال فترة الدراسة، فقد استطاع المصرف المحافظة على معدلات توظيف استثماراته بنسب توافقت مع نمو موجوداته السنوية، بمعنى أن المصرف لا يواجه صعوبة في استثمار الأموال مع الحفاظ على مستوى مستقر من السيولة، وهذا يعني قدرة المصرف على استيعاب وتوظيف اي زيادة في الموجودات وهو ما يعد مؤشر أداء استثماري ملائم.

ثانياً : تقييم كفأة المصرف في دعم مركزه المالي:

تعتبر متانة المركز المالي لأي مصرف نقطة التأثير ومحور تقييم الأداء وحسب طبيعة العمل المصرفي بصفة عامة كمؤسسة وساطة مالية تعمل على جلب الأموال وإعادة تدويرها في الإقتصاد بما يخدم متطلبات التنمية ويحقق الربحية، ولما يترتب على هذه الأعمال من مخاطر لاغنى لأي مصرف للعمل بمعزل عنها، فإنه يصبح من أولويات وظيفة الوساطة المالية تعزيز وتدعيم المركز المالي للمصرف، والذي يحقق التوازن المطلوب بين تنمية الموارد المتاحة و توظيفاتها بالأسلوب الأمثل.[1]

ومن أبرز مؤشرات دعم المصرف لمركزه المالي مايلي:

[1] محمد الطاهر الهاشمي ، مرجع سبق ذكره ص353

1 نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد:

الموارد الذاتية في المصرف الإسلامي تشمل (رأس المال + أحتياطات + الأرباح المحتجزة والمخصصات) ، وتعد في العرف المصرفي سد الامان وحاجز لحماية الأموال المودعة من خارج المصرف، إذ كلما كانت نسبة الموارد الذاتية كبيرة بالنسبة لإجمالي الموارد المتاحة للمصرف كلما كان ذلك مؤشر أمان للمودعين مع المصرف. [1]

الجدول5: نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
الموارد الذاتية للمصرف	101329	69763	78116	79095	109512	116472
إجمالي الموارد	839143	832804	910294	875207	976348	1042188
النسبة	12%	8%	8%	9%	11%	11%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

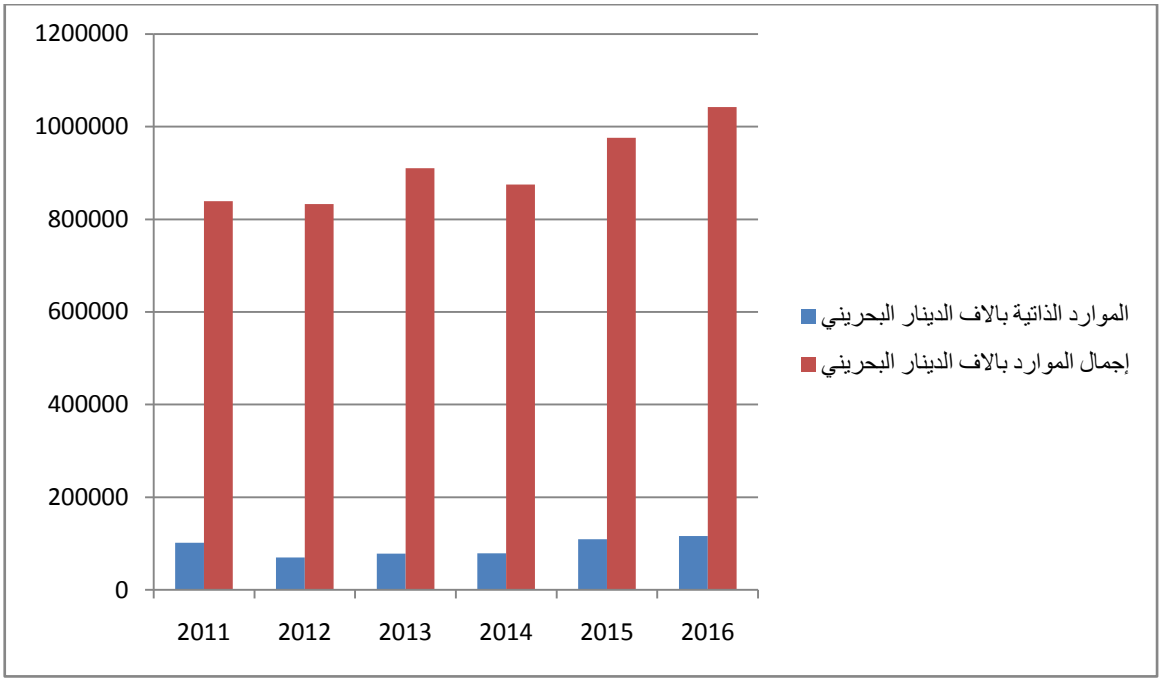

شكل3: تطور الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد

[1] ميلود بن مسعودة " **معايير التمويل والإستثمارفي البنوك الإسلامية"** رسالة ماجستيرفي الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008ص

يظهر من الجدول أنه في السنة الأولى من الدراسة 2011 كانت نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد 12% وهذه النسبة تعتبر جيدة في حالة استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية .

أما سنة 2012 فقد أنخفضت النسبة إلى 8% وبمبلغ يفوق 31 مليون دينار بحريني ويرجع هذا الانخفاض الى الأوضاع السياسية التي عرفتها دولة البحرين وأثرها على الأوضاع الإقتصادية، حيث فقد البنك خلال هذه السنة 31% من حقوق الملاك بسبب المخاوف من تدهور الأوضاع الإقتصادية وقد بقيت هذه النسبة منخفضة حتى في سنة 2013 رغم الزيادة الموارد الذاتية بأكثر من 8 مليون دينار بحريني وهذا يرجع الى الزيادة الموازية في إجمالي الموارد، وفي سنة 2014 كانت النسبة 9% حيث لم تكن الزيادة معتبرة في الموارد الذاتية فهي تقل عن مليون دينار بحريني، إلا أنه في سنة 2015 شهدت تطور ملحوظ في الموارد الذاتية حيث كانت النسبة 11% وبزيادة تقدر بأكثر من 30 مليون دينار بحريني أي 38% عن السنة الماضية وذلك لسياسة البنك في الرفع من رأس ماله و إحتياطاته من أجل دعم الأمان والاستقرار في البنك، وفي سنة 2016 بقيت النسبة ثابتة 11% .

ومن خلال الدراسة يظهر لنا أن البنك منذ الأزمة التي شهدتها البلاد في 2012 وإلى غاية سنة 2016 كان قد طور موارده الذاتية بأكثر من 46 مليون دينار بحريني وهو يعكس قدرة البنك على زيادة رأس ماله والأحتياطات لديه من أجل مواجهة مخاطر نقص السيولة.

2 معدل التغير في الموارد الذاتية:

يقصد بالموارد الذاتية للمصرف مصادر الأموال الداخلية، والتي تشمل (رأس المال + أحتياطات + الأرباح المحتجزة والمخصصات) والجدول التالي يبين تطور الموارد الذاتية لبنك البحرين ل6سنوات

الجدول 6: معدل التغير في الموارد الذاتية

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
الموارد الذاتية للمصرف	101329	69763	78116	79095	109512	116472
التغير السنوي	الأساس	31566-	8353	979	30417	6960
معدل التغير السنوي	-	31%	11%	1%	38%	6%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

الشكل 4: الموارد الذاتية للمصرف

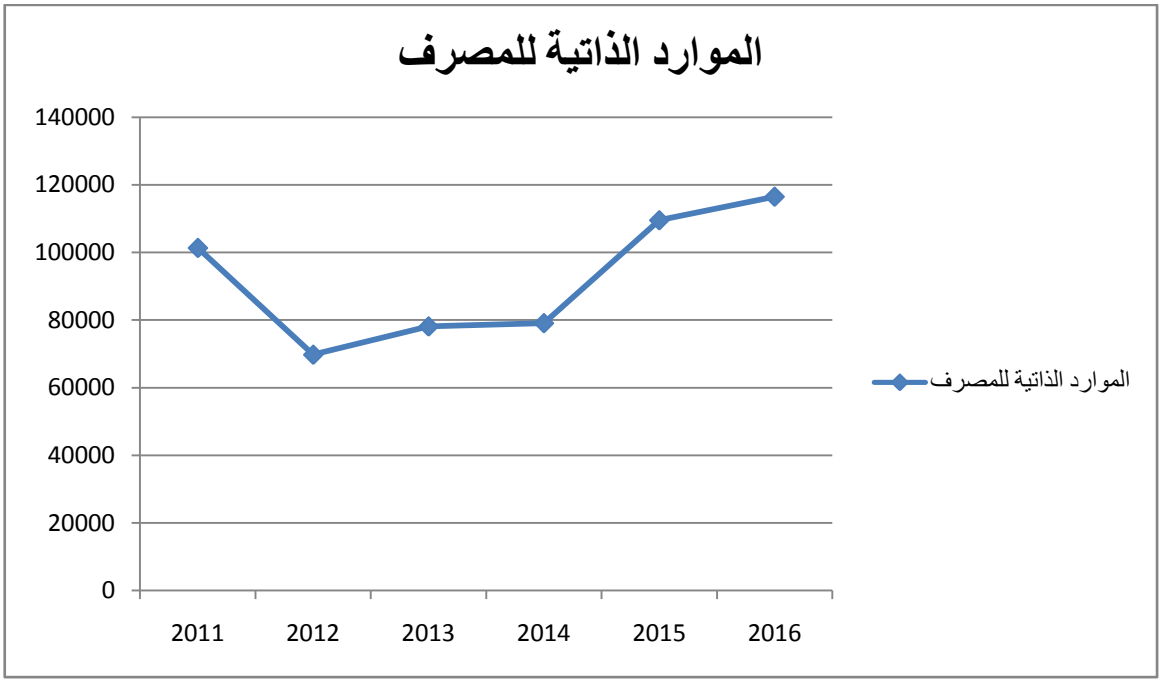

خلال فترة الدراسة ومن الجدول يظهر لنا أن الموارد الذاتية قد انخفضت بنسبة 31% سنة 2012 باعتبار 2011 سنة أساس وكان مقدار الانخفاض يقارب 31 مليون دينار بحريني ويرجع هذا للأزمة السياسية التي شهدتها البلاد وأثرها على التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث أن للاحتجاجات أثرت بشكل كبير على تدفّقات رأس المال إلى الخارج بوتيرة متزايدة أسهمت بشكل كبير في انخفاضٍ في الاحتياط المالي إلا أنه في سنة 2013 عرفت هذه الموارد بعض التحسن حيث زادت بأكثر من 8 مليون دينار بحريني وبنسبة 11% هذا في ظل تحسن الأوضاع السياسية وزوال مخاوف المستثمرين، وفي سنة 2014 كانت الزيادة طفيفةجداً ب1% ، أما في سنة 2015 كانت الزيادة معتبرة بأكثر من 30 مليون دينار بحريني ويمثل هذا المبلغ 38 % زيادة عن السنة السابقة وقد حقق البنك هذه الزيادة في إطار سياسته من أجل دعم مركزه المالي برفعه من رأس ماله لما يقارب 5 ملايين دينار بحريني وزيادة احتياطات البنك لأكثر من 10 مليون دينار بحريني، وكذلك سنة 2016 واصل البنك في دعم مركزه المالي بزيادة موارده الذاتية بمبلغ 7 ملايين دينار بحريني وبنسبة 6% .

ومن خلال التحليل السابق لسنوات الدراسة وباستثناء سنة 2012 التي شهدت فيها دولة البحرين أزمة سياسية أثرت على الاقتصاد ككل والقطاع المالي بصفة خاصة، كان بنك البحرين الإسلامي يحقق من سنة لأخرى زيادات متواصلة في موارده الذاتية حيث وصل معدل التغير بين سنة 2012 و 2016 أكثر من 46 مليون دينار بحريني وكل هذا التطور من أجل تحقيق الأمان والاستقرار وزيادة الثقة لدى عملاء للبنك، ودعم مركزه المالي.

3 - نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع:

تقيس هذه النسبة حجم أموال المصرف الداخلية (المصادر الذاتية) مقارنة بالأموال التي تتدفق عليه من مصادر خارجية، والجدول التالي يبين هذه النسبة لست سنوات

الجدول 7: نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
الموارد الذاتية للمصرف	101329	69763	78116	79095	109512	116472
إجمالي الودائع	723707	748392	723426	704024	756704	806963
نسبة	14%	%9	10%	11%	%11	%14

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

من الجدول يتبين أنه في سنة 2011 كانت نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع 14% وانخفضت إلى % 9 سنة 2012 في ظل انخفاض الموارد الذاتية ويعود هذا لتدفقات رأس المال إلى خارج مملكة البحرين، بسبب المخاوف من تأزم الاوضاع السياسية للبلاد، أو مايسمى بالربيع العربي، حيث شهدت مملكة البحرين وكغيرها من بعض الدول العربية إحتجاجات المواطنين على أوضاعهم الإجتماعية.

وفي السنوات التي لحقت عرفت هذه النسبة بعض التحسن لتصل إلى 14% سنة 2016 وعلى العموم لو اعتبرنا هذه النسب لبنك تقليدي فهي غير جيدة، ذلك لأن الموارد الخارجية للبنك التقليدي تقوم على ضمان الأصل ومعدل الفائدة، بينما في البنوك الاسلامية تعد الموارد الخارجية حسابات مشاركة تمتاز بالأستقرار، وهو مايرفع من مستوى الثبات والمتانة المالية التي تعد رافداً أساسياً لتوسع المصرف في تقديم التمويلات وخاصة المتوسطة والطويلة الأجل التي تعزز مساهمة البنك في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً تقييم كفاءة المصرف في تجميع المدخرات وتنمية الودائع:

تسعى المصارف التقليدية والإسلامية باستمرار إلى جلب المزيد من الأموال المودعة لديها على اعتبار أنها المصدر الأساسي لتغذية توظيفاتها وتعزيز قدرتها على التوسع في استثمارتها .

كما أن التطور للودائع لدى المصرف يعد مؤشراً على نجاح المصرف في إتباع سياسات وأساليب ملائمة لتحقيق أهدافه، فالزيادة في حجم الودائع دليل على الثقة التي يلقاها من قبل العملاء، وهذا يعتبر نجاحاً في

الحفاظ على المتعاملين معه، أو لقدرته على طرح أدوات مالية مصرفية من شانها توسيع قطاع خدماته مع المتعاملين وفي مختلف الأوساط والمساهمة في نشر الوعي الادخاري وتنمية لعادة المصرفية في المجتمع .

ومن أبرز مؤشرات تقييم هذا الجانب مايلي

1 تطور ودائع العملاء:

يعتبر معدل تطور الودائع أحد مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، حيث يعكس السياسات التي تنتهجها إدارة المصرف في تجميع الأموال والمدى الذي وصلت إليه من نجاح أو فشل في تحقيق هذه السياسات وهذا أيضاً يمنح المصرف قدرة في التوسع وتوفير التمويلات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية، كما تعبر حركة الودائع عن مدى ثقة العملاء بخدمات المصرف، وعن دور المصرف في نشر الوعي المصرفي وتنمية المدخرات.

وفيما يلي بيان بأرصدة الودائع حسب نوعها ومعدل التطور السنوي لها، بمصرف البحرين الإسلامي خلال سنوات الدراسة:

الجدول 8: تطور ودائع العملاء

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
الحسابات الجارية للعملاء	85096	87132	105932	137423	141244	152647
حسابات الاستثمار المطلقة	638611	661260	617494	566601	599404	654316
إجمالي الودائع	723707	748392	723426	704024	740648	806963
التغير السنوي	الأساس	24685	-24966	-19402	36624	66315
نسبة التغير	-	3%	3%	2%	5%	8%

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

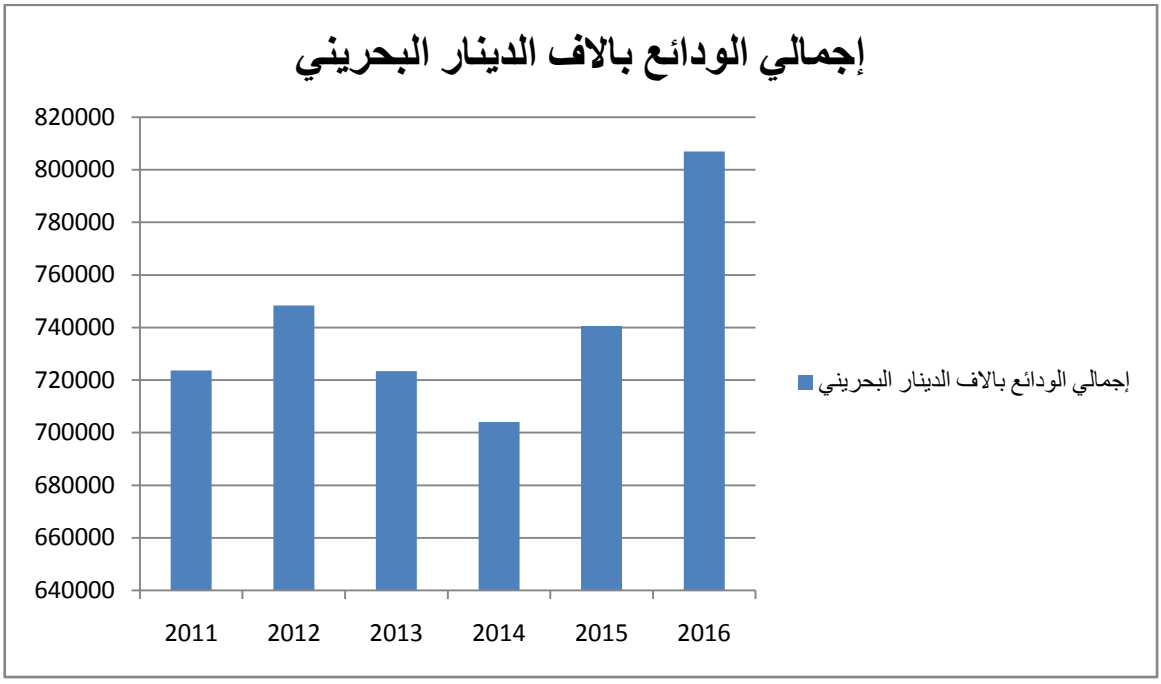

الشكل 5: إجمالي الودائع

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أنه في سنة 2012 كانت هناك زيادة في إجمالي الودائع وصلت لأكثر من 24 مليون دينار بحريني وأغلبها ودائع استثمارية، وفي سنة 2013 و 2014 شهد البنك تراجع في إجمالي الودائع، وقد يكون هذا التراجع بسبب التراجع الذي عرفه البنك في تحقيق الأرباح وبنسبة 7% عن السنة التي سبقت، إلا أنه شهد تحسن وزيادة في نسبة الودائع سنوات 2015 و 2016 حيث وصلت الى أكثرمن 36 مليون في 2015 و بنسبة 5 % وفي سنة 2016 بلغت الزيادة في نمو الودائع أكثر من 66 مليون دينار بحريني وبنسبة 8 % ويعود هذا التطور إلى الزيادة المعتبرة في نمو الأرباح في سنوات 2013 و 2014 مما يرفع في ثقة العملاء ويزيد حجم المتعاملين الذين يرغبون في استثمار أموالهم لدى البنك، وخلال سنوات الدراسة يظهر ان البنك رفع من إجمالي ودائعه بأكثر من 83 مليون دينار بحريني خلال هذه الفترة، وهو يعكس مدى قدرة البنك على استيعاب وإعادة توظيف الودائع لديه خاصة الإستثمارية التي تمثل معظم هذه الودائع.

2 - نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع:

بالرغم من أن الحسابات الجارية تعد مصدراً من مصادر الأموال في المصرف الإسلامي، إلا أنه في وجود الحسابات الاستثمارية لايعول على هذه الحسابات كثيراً في توظيف الأموال، وذلك لأن طبيعة المصرف الإسلامي تقوم على توظيف الأموال لآجال طويلة، وبما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية، أما استخدام الحسابات الجارية فإن استخدامها يتم في الأجل القصيرة وبحرص شديد وحذر بالغاً.

الجدول 9: نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
الحسابات الجارية للعملاء	85096	87132	105932	137423	141244	152647
إجمالي الودائع	723707	748392	723426	704024	740648	806963
النسبة	12%	12%	15%	20%	19%	19%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

ويظهر من الجدول السابق و خلال سنوات الدراسة أن الحسابات الجارية إلى إجمالي الودائع قد تراوحت بين % 12 و 20% وهي نسبة جيدة في العرف المصرفي الإسلامي الذي يسعى لتوظيف المال على أساس المشاركة، فقد نمت الحسابات الجارية خلال سنوات الدراسة ب78 % و بمبلغ 85 مليون دينار بحريني سنة 2011 حتى 152 مليون دينار بحريني سنة 2016.

3 - تطور الودائع الاستثمارية : تعتبر حسابات الاستثمار أهم المصادر التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في أعمالها، حيث يتم تشغيلها مباشرة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وتقابلها في المصارف التقليدية الودائع الثابتة وكلا النوعين يعطي المصارف مرونة أكثر في تنويع أدواتها والتوسع في استثماراتها ، التي ستنعكس إيجاباً على عوائد المصرف ومساهماته الفعالة في دعم التنمية الاقتصادية.

الجدول 10: تطور الودائع الاستثمارية

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
حسابات الاستثمار المطلقة	638611	661260	617494	566601	599404	654316
إجمالي الودائع	723707	748392	723426	704024	740648	806963
نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع	88%	88%	85%	80%	81%	81%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

من الجدول وخلال سنوات الدراسة حقق المصرف الإسلامي نمو في حسابات الاستثمار المطلقة بمقدار 15.7 مليون دينار بحريني، وبلغ متوسط هذه الودائع خلال فترة الدراسة 84% وبهذا يتضح أن أغلب الودائع التي يحتفظ بها البنك يُراد استثمارها وتنميتها بما يوفره البنك من صيغ استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبعيداً عن التعامل بالربا، وبالتالي فإن هذه النسبة مرتفعة تجنب البنك من مخاطر السحوبات المفاجئة.

رابعاً: تقييم كفاءة المصرف الإسلامي في توظيف موارده:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم كفاءة المصرف في استخدام موارده، ومن أهمها المؤشرات التي تعكس سياسات المصرف وقدرتها على التوظيف الأمثل بالنسبة ل(السيولة – التوظيف – الربحية–الأمان و الضمان)

1 **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:**

وهي أحد مؤشرات قدرة المصرف على توفير السيولة في وقت قصير وبأقل خسائر ممكنة وتقاس بنسبة الأصول النقدية وشبه النقدية إلى إجمالي الأصول، بمعرفة الحجم الذي تمثله في هيكل الأصول لدى المصرف وتشمل الأصول السائلة في المصرف الإسلامي:

(الأرصدة النقدية بخزائن المصرف + أرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى + ما يحتفظ به المصرف من أصول مالية متداولة يسهل تسييلها)

الجدول 11: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
أصول نقدية+ أصول متداولة	283347	272605	342457	344246	264899	272744
إجمالي الأصول	839143	832804	910294	875607	976348	1042188
نسبة الأصول السائلة	33%	32%	37%	27%	27%	26%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011–2016)

من الجدول يظهر أن المصرف يحتفظ بنسبة من الأصول السائلة بلغت خلال فترة الدراسة في متوسطها 30% وهي مساوية للحد الأدنى المتعارف عليه في الأوساط المصرفية، إلا أنها بالنسبة لطبيعة المصرف الإسلامي القائمة على توظيف الأموال مشاركة في الربح والخسارة، لاتزال مرتفعة إلى حدما، لأن المصرف الإسلامي لا يحتاج إلى مستوى سيولة عالية، إذ تقل مخاطر السحوبات المفاجئة به عن المستوى التي تواجهه المصارف التقليدية، خاصة أن نسبة الحسابات الجارية لاتتعدى 16% من إجمالي الأموال المودعة لدى المصرف، وبتحليل هذه النسبة يتبين أن هذه النسبة كانت مرتفعة في الثلاث سنوات الاولى من الدراسة وكانت تفوق % 30 وبعدها في السنوات المتبقية شهدت تراجع تحت حاجز % 30 بسبب الركود الأقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي ومانتج عنه في إنخفاض أسعار النفط وأثرها على الإقتصاد البحريني.

2- تقييم كفأة المصرف في استخدام الودائع (معدل توظيف الودائع):

هناك تباين جوهري بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في مجال توظيف الأموال، فالمصارف التقليدية تعتمداً أساساً على صيغة الإقراض أو الاستثمار في الأوراق المالية لتوظيف ما يتاح لها من موارد، بينما المصارف الإسلامية تتاح لها العديد من الصيغ البديلة للتوظيف والتي من أبرزها : المشاركة والمضاربة والمرابحة والتأجير ...الذي تهتم به المصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية.

2 – 1- معدل توظيف الودائع : وتقاس هذه النسبة بقسمة (مجموع التمويلات والاستثمارات) إلى إجمالي الودائع، وذلك لتعرف على كفأة المصرف في توظيف الأموال المودعة لديه.[1]

الجدول12: معدل توظيف الودائع

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
التوظيفات	632195	659474	653566	732693	815876	887291
إجمالي الودائع	723707	748392	723426	704024	740648	806963
النسبة	87%	88%	90%	104%	110%	109%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

[1] محمد الطاهر الهاشمي ، مرجع سبق ذكره ص368

الشكل 6: التوظيفات إلى إجمالي الودائع

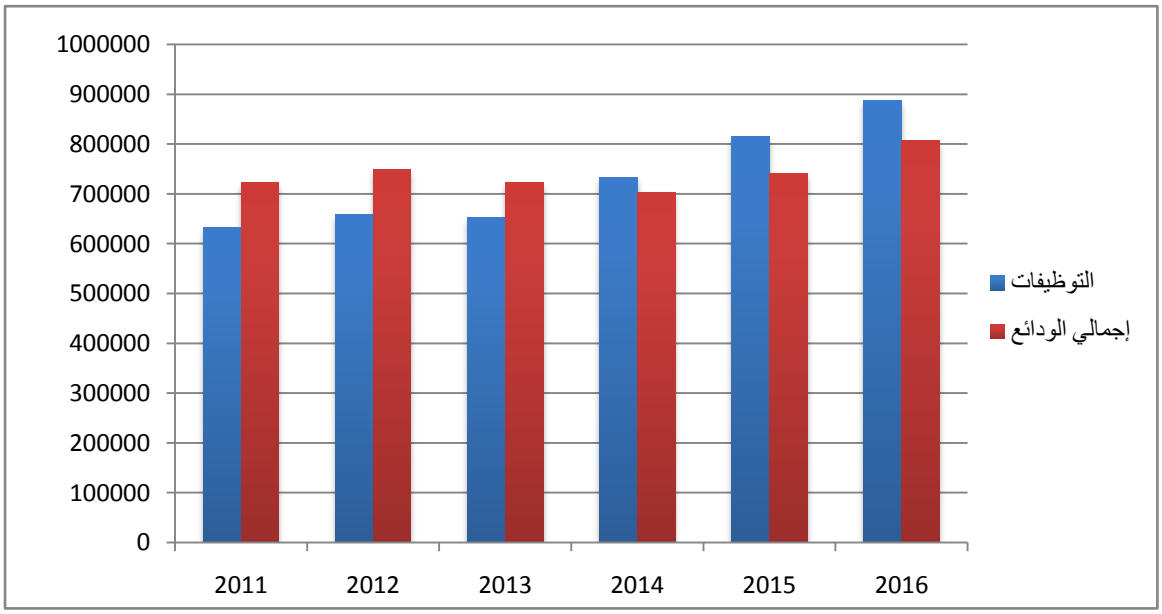

ومن الجدول الذي يوضح معدل توظيفات إلى إجمالي الودائع يتبين أن الأموال التي قام المصرف بتوظيفها في تمويل الاستثمارات المختلفة تقل قليلاً عن حجم الأموال المودعة لديه في الثلاث سنوات الأولى، وفي معدلها تفوق 88% وهي نسبة مقبولة إذا علمنا أن بعض هذه الودائع حسابات جارية، وفي السنوات الثلاث الأخير كانت هذه النسبة تفوق 100 % حيث عرفت نسبة التوظيفات إلى إجمالي الودائع إرتفاع مستمر من 104% سنة 2014 إلى 109% سنة 2016، وهذا يعني أن الأموال التي قام المصرف بتوظيفها في تمويل الإستثمارات المختلفة تفوق كثيراً حجم الأموال المودعة لديه، وهو دلالة على أن المصرف الإسلامي لايواجه مشكلة في توظيف الودائع.

ومن خلال التحليل السابق وفي ظل الظروف التي سادت البيئة الإقليمية والعالمية وأدت إلى ضعف الحركة الإقتصادية بسبب ما شهدته دولة البحرين من تطورات سياسية وكذلك ما شهدته أسعار النفط من إنهيار وتأثيرها على الإقتصاد البحريني ككل، يمكن القول أن نجاح المصرف الإسلامي في تحقيق مستوى عال من الأداء والاستمرار في النمو خلال سنوات الأزمة ، يعود إلى طبيعة العمل المصرفي الإسلامي القائم على نظام المشاركة بمعزل عن نظام الفائدة الذي أدى إلى شلل واضح في نشاط المصارف التقليدية .

2-2 – مدى التنويع بين أدوات توظيف الموارد:

نظراً لطبيعة أعمال المصارف التي تقوم على المواءمة بين تحقيق الأرباح والمجازفة لمواجهة المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات التي منها ستتحقق الأرباح، ولما تتسم به البيئة المصرفية من ارتفاع

درجة التنافسية، أصبح معيار التنويع في أدوات التوظيف أحد مقومات النجاح المصرفي في التعامل مع المخاطر والقدرة على التنافس من خلال تعدد الأدوات وتنوعها، وبالتالي فإنه من ضمن مؤشرات تقييم الأداء، مدى قدرة المصرف على التنويع والإبتكار .

ولعل من أبرز العوامل التي ساعدت المصارف الإسلامية على تحقيق نجاحات كبيرة خلال فترة قصيرة مقارنة بغيرها من المؤسسات المالية، هو امتلاكها لأدوات توظيف مالي متنوعة امتازت بالمرونة والتطور رغم البيئة الغير منسجمة التي وجدت فيها، والتي لاتدعم مقومات العمل المصرفي أو المالي الإسلامي[1] .

الجدول 13: مدى التنويع بين أدوات توظيف الموارد

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
مرابحات	%31	37%	40%	42%	%46	47%
مشاركات	%14	%13	14%	14%	%13	%12
إجارة منتهية بالتمليك	15%	14%	14%	14%	14%	17%
استثمار في الأوراق المالية	%17	14%	16%	17%	16%	16%
استثمار في الشركات الزميلة	%1	1%	6%	4%	3%	2%
استثمارات في العقارات	18%	19%	9%	7%	5%	3%
توظيفات الإجارة	%1	%2	%2	%2	%2	1%
إستثمارات في موجودات الإجارة	%1	1%	–	–	–	–

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

[1] محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 373

ومن خلال تتبع تطور التوزيع النسبي بين أدوات التوظيف خلال سنوات الدراسة نلاحظ تركز الجزاء الاكبر من التوظيفات في المرابحة دون باقي الأدوات الأخرى ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ظروف المنافسة الشديدة والتوجه نحو الاندماج بين المؤسسات المصرفية، والتي أقحمت المصارف الإسلامية في توظيف جزء كبير من استثماراتها في صيغة المرابحة التي تتميز بإرتفاع العائد وتدني المخاطر في مقابل باقي توظيفات التي تتسم بدرجة مخاطرة مرتفعة نسبياً، وذلك في سبيل تحقيق نوع من التوازن اللازم لبقائها.

الشكل 7: نسب توظيف الموارد

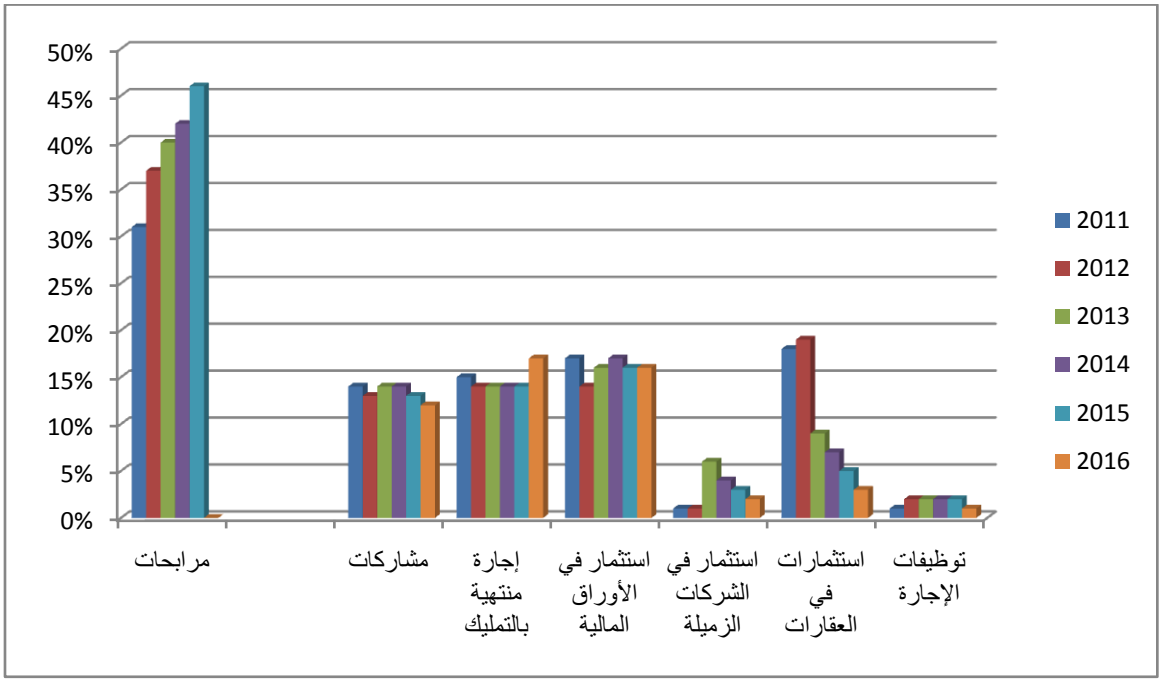

3- تقييم كفاء المصرف من حيث العائد والربحية:

من ضمن الفروقات بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي أنه في حين يهدف المصرف التقليدي إلى تعظيم ثروة الملاك يهدف المصرف الإسلامي إلى تعظيم ثروة كل من الملاك والمودعين معاً.

الجدول 14: معدل النمو السنوي للأرباح

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
صافي الدخل	26192	24475	36931	42851	41719	41673
نمو الأرباح	9000	-1717	12456	5920	-1132	-46
معدل النمو السنوي	34%	7%	33%	13%	2%	0,1%

إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

الشكل 8:تطورالأرباح

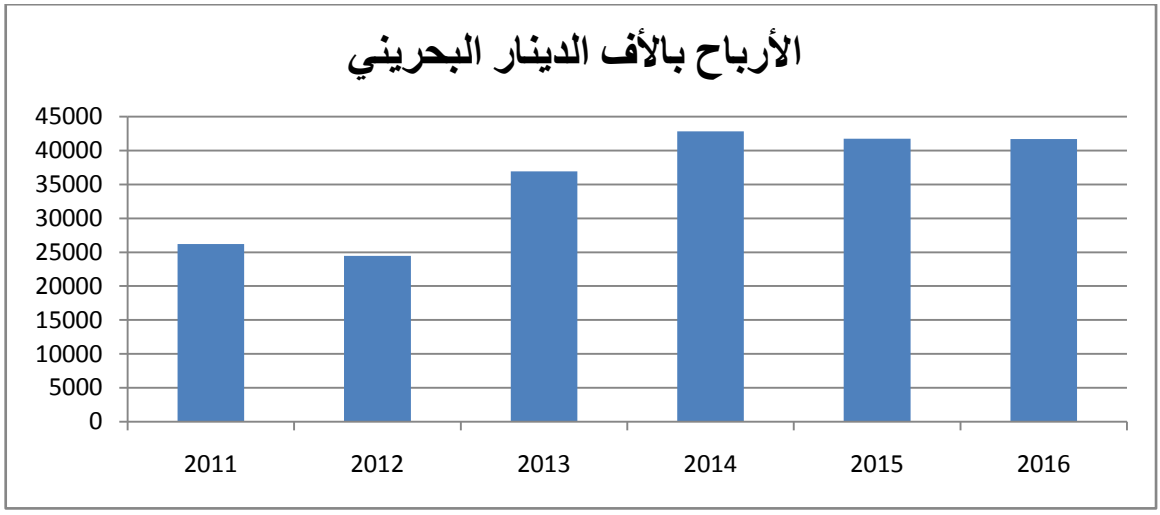

يظهر من الجدول والشكل أن أرباح بنك البحرين الإسلامي قد شهدت في السنة الأولى من الدراسة 2011 زيادة معتبرة وبنسبة 34% وبمبلغ 9 مليون دينار بحريني ويرجع إرتفاع هذه النسبة إلى أنه في السنة التي سبقت الدراسة كان بنك البحرين الإسلامي قد تكبد خسائر معتبرة في استثماراته العقارية بأكثر من 14 مليون دينار بحريني، وكانت معظم مداخيل 2011 من التمويلات الإستثمارية، وفي سنة 2012 كانت الأرباح منخفضة عن السنة التي سبقت بمبلغ 1,7 مليون دينار بحريني وبنسبة % 7 وهذا يرجع إلى الأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد وأثرها على النمو والتنمية المحلية، وفي سنة 2013 عرفت الأرباح زيادة معتبرة وبمبلغ 12,45مليون دينار بحريني، في ظل تحسن الظروف السياسية للبلاد وزيادة مداخيل التمويلات والإستثمارات، وفي سنة 2014 كان هناك أيضاً نمو في الأرباح بنسبة 13 % وبنمو يقدر بـ5.92 مليون دينار بحريني، هذه الزيادة كانت في ظل إرتفاع عوائد الإستثمارات العقارية ب 8.5 مليون دينار بحريني وهي أكبر نمو يحققه البنك في هذا النوع من الإستثمارات خلال فترة الدراسة، وفي سنة2015 إنخفضت المداخيل بنسبة 2% وبمبلغ 1,13مليون دينار بحريني ليصل الدخل 41,7 مليون دينار بحريني، وفي سنة 2016 كان الدخل 41,6 مليون دينار بحريني وبإنخفاض طفيف 0,1% ويرجع هذا الأنخفاض إلى التراجع المتواصل في أسعار النفط سنتي 2015, 2016 من 107,9دولار للبرميل سنة 2014 إلى 26,5 جانفي 2016 .

ومن التحاليل السابقة يظهر لنا أن أرباح البنك قد تأثرت بتغير الظروف الخارجية حيث عرفت الأرباح إنخفاض سنة 2012 عندما شهدت مملكة البحرين مظاهرات واحتجاجات إجتماعية، وكذلك الحال لسنتي 2015و 2016 كان منحنى التغير في الأرباح يتجه نحو الإنخفاض بسبب تراجع أسعار النفط وأثرها على إقتصاديات الدول النفطية .

الجدول 15: عوائد المصرف الإسلامي على المودعين

المؤشر/السنة	2011 بآلاف الدينار البحريني	2012 بآلاف الدينار البحريني	2013 بآلاف الدينار البحريني	2014 بآلاف الدينار البحريني	2015 بآلاف الدينار البحريني	2016 بآلاف الدينار البحريني
عائد حسابات الاستثمار	26688	28496	26565	23950	21582	29301
حسابات الاستثمار المطلق	638611	661260	617494	566601	615460	654316
العائد على المودعين	4.1%	4.3%	%4.3	%4.2	%3.5	4.4%

المصدر:إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العوائد على المودعين كان متقاربة خلال سنوات الدراسة ما عدا سنة 2015 التي كانت فيها النسبة 3.5% وعلى العموم تعتبر هذه النسب مقبولة وتعطي البنك نظرة جيدة للعملاء في قدرته على الحفاظ على تحقيق العوائد رغم التغيرات والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية والأقليمية.

خلاصة:

في هذا الفصل قمنا بدراسة تطبيقية على بنك البحرين الإسلامي وقمنا بإعطاء تقديم موجز عن هذا البنك من خلال نشأته وهيكلته وأهم الخدمات التي يقدمها البنك، وكذلك قمنا بتقديم البيانات المالية لهذا البنك خلال سنوات الدراسة، وقمنا في المرحلة الأخيرة بتحليل هذه البيانات المالية ومحاولة تقييم الإداء للبنك بإستخدام بعض المؤشرات وخلال التقييم قمنا بتفسير التغيرات في هذه النسب سواء زيادة أونقصان وربطها بالتطورات التي عرفها البنك والتغيرات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد البحريني، ومن أهم ماوصلنا إليه في هذا التحليل أن البنك واصل من سنة لأخر زيادة موجوداته الإستثمارية والودائع لديه، كما عكست النتائج قدرة البنك على توظيف الأموال المودعة لديه وتحقيق الأرباح والعوائد .

خاتمة عامة

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات الهامة التي تلعب دورا لا غنى عنه في جميع الاقتصاديات سواءالمتقدمة أو المتخلفة.

فالتطور الحاصل على جميع الأصعدة، وقدراتها المالية الهائلة، وخدماتها المصرفية المتنوعة، جعل منها ركائز أساسية اقتصاديا واجتماعيا، تسهم بشكل كبير في تلبية الحاجات المتعددة والمتسارعة للأفراد .فتسهل المعاملات، وتقدم الخدمات الجليلة للمجتمع ، فمنهجها في العمل هو استثمار الأموال وفق صيغ مختلفة، مستمدة من التراث الإسلامي في تدوير المال، و ملائمة لمتطلبات العصر،كالمضاربة والمشاركة و المرابحة وغيرها .منسجمة مع ضوابط الشرع، من حيث التعامل فيما هو مشروع أولا، ووفق مبدأ الغنم بالغرم ثانيا .كما تقدم خدمات مصرفية متنوعة، شريطة خلوها من سعر الفائدة الذي اعتبر من الربا بإجماع العلماء، و الربا من المعاملات المنهي عنها شرعا قرآنا وسنة.

وفي موضوعنا هذا أليات تقييم أداء البنوك الإسلامية حالة بنك البحرين الإسلامي قمنا بتحليل البيانات المالية لهذا البنك بإستعمال مجموعة من المؤشرات وقد وصلنا إلى مجموعة من النتائج:

يتضح لنا من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية لهيكل الموارد في المصرف الإسلامي محل الدراسة ما يأتي:

أن الموارد تنمو بمعدلات تصاعدية خلال الفترة المدروسة حيث قد شهدت زيادة معتبرة فقدكانت الزيادة من 2011 حتى سنة 2016 بمبلغ يفوق 200 مليون دينار بحريني وبنسبة 24%

وهذا ما يعزز المركز المالي للمصرف، لأن الودائع تعتبر من أهم مصادر تمويل المصرف الإسلامي، وأيضاً يشير ذلك إلى أن المصرف الإسلامي يقوم بعملية جذب الودائع وتنميتها، نتيجة الثقة التي اكتسبها من قبل المودعين الذين لم يترددوا في المساهمة فيه، وهذا ما يؤدي بدوره إلى عدم تعطيل الأموال، بل توظيفها في قنوات استثمارية مربحة، لتحقيق أهدافه وأهداف المودعين من حيث تعظيم العائد و الربح، وهذا ما تؤكده التطورات السنوية للأرباح والعائد على حقوق الملكية والموارد المتاحة للمصرف الإسلامي مما يؤكد أن المصرف يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي، وهذا ما يدعونا للقول أن هناك علاقة طردية بين هيكل الموارد وأداء المصرف، وبناءً على ذلك يمكننا الحكم بصحة الفرضية الأولى والقول بأن:

هناك علاقة ذات دلالة بين هيكل الموارد وأداء المصرف

يمكننا أن نلاحظ من خلال دراسة و تحليل حجم الودائع في مصرف البحرين الإسلامي محل الدراسة أن الودائع قد تطورت خلال سنوات الدراسة ب 80 مليون دينار بحريني وبنسبة 11 % ، أما نسبة توظيف هذه الودائع فقد عرفت تزايد من سنة لاخرى من 87 % سنة 2011 إلى 109% سنة 2016 .

وهذا ما يشير إلى أن مصرف البحرين الإسلامي قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامه بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى، وبما يحقق النمو الرأسمالي للمصرف

وزيادة حصته السوقية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للمصرف كمنشأة أعمال، ويعزز سمعته في السوق لكفاءته في زيادة أصوله، و أيضاً في إدارته لأمواله وأموال المستثمرين، بما يحقق العائد لكليهما، مع ضمان سيولة كافية وسلامة المركز المالي له.

وهذا ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين حجم الودائع ودرجة توظيف الموارد وأداءالمصرف، ويدعو للإشارة: بأن توفر الموارد المالية غير كافٍ لتحقيق أرباح مالم تكن هناك إمكانية لتوظيفها في المصرف.

مما يثبت صحة الفرضية الثانية والقول بأن:

هناك علاقة ذات دلالة بين حجم الودائع، ودرجة توظيف الموارد، وأداء المصرف.

من خلال الدراسة نلاحظ أن البنك كان ينوع في إستثماراته من خلال عدة صيغ إستثمارية مرابحات ومشاركات وإجارة منتهية بالتمليك واستثمارات في أوراق مالية وغيرها من الصيغ وهذا مايقلل من المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء إنخفاض العوائد الاستثمارية لأحدى الأنواع ، إلا أن البنك كان يعتمد في توظيف أمواله في المرابحات بنسبة كبيرة نظراً لقلة المخاطر وأرتفاع الأرباح في هذا النوع، فكان يعتمد عليها بنسبة 31% لتصل 47% سنة 2016 .

بينما كان يوظف أمواله بنسب متقاربة في كلاً من المشاركات والاجارة المنتهية بالتمليك ووالاستثمار في الاوراق المالية وكانت تتراوح بين% 12و% 17 خلال سنوات الدراسة، وكان توظيف الأموال بنسبة قليلة في باقي الصيغ الاستثمارية، ومن خلال التحليل تتأكد صحة الفرضية الثالثة

هناك تنويع في إستثمارات البنك لتقيل من المخاطر.

النتائج

بالاستناد إلى التطبيق العملي الذي قمنا به على بنك البحرين الإسلامي

توصلنا إلى النتائج الآتية:

1 –تنمو الموجودات (استخدامات الأموال) بمعدلات متضاعفة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يشير إلى أن المصرف الإسلامي محل الدراسة قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ، وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.

2 –المطلوبات (الخصوم) مصادر الأموال في تزايد حاد ومستمر حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الجارية للعملاء، مما يعني أن المصرف الإسلامي محل الدراسة يحتل مكانة مرموقة في السوق المصرفية الأردنية، وأنه يكتسب ثقة المودعين فيه بدليل قيامه باستمرار بجذب الودائع وتنميتها.

3 –تبين أن هناك معدلات نمو مرتفعة في الاستثمارات، مما يعني أن المصرف الإسلامي محل الدراسة يوظف أمواله في قنوات استثمارية فعالة تعود بالربح عليه والمودعين معاً، وهذا يعكس الدور المتنامي للمصرف في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4 –تبين أن معدل نمو الأرباح كان متغير من سنة لأخرى وكان يتأثر بالمتغيرات الخارجية للمصرف إلا أن الزيادة كانت متواصلة ، وهذا ما يدل على أن المصرف الإسلامي محل الدراسة يقوم برفع مستوى الأرباح ، واحتجاز جزء منها كمصدر للتمويل الداخلي.

5 –حجم إجمالي الودائع في زيادة مستمرة طيلة الفترة المدروسة، الأمر الذي يعكس قدرة المصرف الإسلامي محل الدراسة على جذب الودائع وتنميتها.

6 – نلاحظ أن نسب العائد على المودعين كانت بنسب ثابتة ومتقاربة، وعلى العموم تعتبر هذه النسب مقبولة وتعطي البنك نظرة جيدة للعملاء في قدرته على الحفاظ على تحقيق العوائد رغم التغيرات والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية والأقليمية.

7 –يلاحظ أن هناك محدودية في استخدام المشاركة والأجارة والاستثمار في الاوراق المالية، ويرجع ذلك لارتفاع مخاطرها، وعدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين. على عكس المرابحة التي كانت نسبتها في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة لقلة المخاطر بها,

8 – هناك صيغ إسلامية استثمارية لم يدخل فيها المصرف الإسلامي بعد، كالمضاربة ويعود ذلك لعدم رغبته للتعرض لمخاطرها.

–التوصيات والمقترحات

في ضوء الدراسة العملية والنتائج خلصنا لتوصيات التالية:

–السعي لابتكار أساليب تمويلية واستثمارية جديدة للعمل المصرفي الإسلامي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتلبي حاجات المتعاملين.

–السعي للتركيز على مختلف الصيغ الاستثمارية، وذلك من أجل توليد إيرادات متوازنة.

–التركيز على الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي، للموازنة بين الودائع والتوظيفات.

–السعي للحد من مخاطر تطبيق بعض الصيغ كالمضاربة والمشاركة، وذلك من خلال إصدار بعض القوانين الناظمة من قبل المصرف المركزي.

–العمل على رفع وتنمية مهارات العاملين بالمصارف وتدريبهم على تطبيق وسائل الاستثمار الإسلامية.

–توعية المتعاملين مع المصارف الإسلامية بوسائل الاستثمار الإسلامية المختلفة.

–زيادة الاهتمام بشكل أكبر في مجال الخدمات التكافلية والاجتماعية كالزكاة والقرض الحسن.

–إصدار معايير علمية ملائمة لتقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

قائمة الملاحق

الملحق 1: بيان المركز المالي الموحد 2016

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بالاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي	٣	٦٣,٢٠٨	٦١,١١٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤	٦٣,٨٠٥	٧٣,١٥٠
موجودات التمويل	٥	٥٢٦,٦٣٧	٤٧٥,٦٤٨
استثمارات في أوراق مالية	٦	١٤٥,٧٣١	١٣٠,٦٣٥
إجارة منتهية بالتمليك	٨	١٥١,٧٥٢	١١٣,٩٣٨
إيجارات مستحقة القبض	٩	٨,٦١٨	١٩,٨١٥
إستثمارات في شركات زميلة	٧	٢٦,٤٨٧	٢٨,١١٦
إستثمارات في عقارات	١١	٢٨,٠٦٦	٤٣,٦٠١
ممتلكات ومعدات	١٠	١٥,٨٨١	١٦,٦٤٠
موجودات أخرى	١٢	١٢,٠٠٣	١٣,٦٩١
مجموع الموجودات		١,٠٤٢,١٨٨	٩٧٦,٣٤٨
المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية		١٠٣,٨٧٤	٩٣,٥١٦
حسابات جارية للعملاء		١٥٢,٦٤٧	١٥٧,٣٠٠
مطلوبات أخرى	١٣	١٤,٨٧٩	١٦,٦١٦
مجموع المطلوبات		٢٧١,٤٠٠	٢٦٧,٤٣٢
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٤	٦٥٤,٣١٦	٥٩٩,٤٠٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٥	١٠١,٣٣٩	٩٧,٤٤١
أسهم خزينة	١٥	(٥٦٣)	(٥٦٣)
اسهم خطة حوافز الموظفين		(٦٠٤)	(٨٧٩)
علاوة إصدار اسهم		٥٦	٢,٧٩٤
إحتياطيات		١٦,٢٤٤	١٠,٧١٩
مجموع حقوق الملكية		١١٦,٤٧٢	١٠٩,٥١٢
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		١,٠٤٢,١٨٨	٩٧٦,٣٤٨

اعتمدت البيانات المالية الموحدة والتي تتكون من الصفحات ٦ إلى ٦٤ من قبل مجلس الإدارة في ١٢ فبراير ٢٠١٧ ووقعها بالنيابة عنه:

د. عصام عبدالله فخرو
رئيس مجلس الإدارة

خالد محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

حسان أمين [illegible]
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك البحرين الإسلامي
Board Secretary Office
Date: 12-2-2017

الملحق 2 بيان المركز المالي الموحد 2015

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	إيضاح	٢٠١٥ بالألف الدنانير البحرينية	٢٠١٤ بالألف الدنانير البحرينية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	٣	٦١,١١٤	٥٢,١١٨
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤	٧٣,١٥٠	٦٨,٥١٧
موجودات التمويل	٥	٤٧٥,٦٤٨	٤٠٨,٠٢١
استثمارات في أوراق مالية	٦	١٣,٦٣٥	١٢٣,٥١١
إجارة منتهية بالتمليك	٨	١١٨,٠٦١	١٠٢,٢٧٧
إيجارات مستحقة القبض	٨	١٥,٦٩٢	١٤,٦٥٥
إستثمارات في شركات زميلة	٧	٢٨,١١٦	٣٠,٨٣٥
إستثمارات في عقارات	١٠	٤٣,٦٠١	٥٣,٩٣٤
ممتلكات ومعدات	٩	١٦,٦٤٠	١٧,١٠١
موجودات أخرى	١١	١٣,٦٩١	٤,٧٢٨
مجموع الموجودات		٩٧٦,٣٤٨	٨٧٥,٢٧
المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
وداتع من مؤسسات مالية		٩٣,٥١٦	٧٥,٥٧٠
حسابات جارية للعملاء		١٤١,٢٤٤	١٣٧,٤٢٣
مطلوبات أخرى	١٢	١٦,٦١٦	٢١,٥١٨
مجموع المطلوبات		٢٥١,٣٧٦	٢٣٩,٥١١
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٣	٦١٥,٤٦٠	٥٦٦,٦٠١
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤	٩٧,٤٤١	٩٣,٩١٧
أسهم خزينة	١٤	(٥٦٣)	(٥٦٣)
أسهم خطة حوافز الموظفين		(٨٧٩)	–
علاوة إصدار اسهم		٢,٧٩٤	–
إحتياطيات		١٠,٧١٩	(١٤,٣٢٠)
حقوق الملكية المنسوبة إلى حاملي أسهم الشركة الأم		١٠٩,٥١٢	٧٩,٠٨٤
حصة غير مسيطرة		–	١١
مجموع حقوق المساهمين		١٠٩,٥١٢	٧٩,٠٩٥
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين		٩٧٦,٣٤٨	٨٧٥,٢٧

عبدالرزاق القاسم	خالد المناعي	حسان جزار
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي

الملحق 3: بيان المركز المالي الموحد 2014

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٣ بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات			
نقد وأرصده لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	٣	٥٢,١١٨	٥٠,٨٣١
إيداعات لدى مؤسسات ماليه	٤	٦٨,٥٦٧	١٨٤٦٠٠
التمويلات	٥	٤٠٨,٠٢١	٣٤٦,٨٠٥
استثمارات في أوراق ماليه	٦	١٢٣,٥٦١	١٠٧,٠٣٦
إجاره منتهيه بالتمليك	٨	١٠٢,٢٧٧	٩٠٣٥٦
إيجارات مستحقه القبض	٨	١٤,٦٥٠	١٤٩٢٤
إستثمارات في شركات زميله	٧	٣٠,٨٣٥	٣٦,٨٣٦
إستثمارات عقاريه	١٠	٥٣,٩٣٤	٥٨,٢١٩
ممتلكات ومعدات	٩	١٧,١٠١	١٧,٠٦٧
موجودات أخرى	١١	٤,٧٢٨	٤,٣٣٠
مجموع الموجودات		٨٧٥,٢٠٧	٩١,٠٣٩٤
المطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع من مؤسسات ماليه		٧٥,٥٧٠	٩٥,١٤٤
حسابات جاريه للعملاء		١٣٧,٤٢٣	١٠٥,٩٣٢
مطلوبات أخرى	١٢	١٦,٥١٨	٣,٦٠٨
مجموع المطلوبات		٢٢٩,٥١١	٢٤٦٨٤
حقوق ملكية حاملي المساهمين حسابات الإستثمار	٣	٥٦٦,٦٠١	٦١٧,٤٩٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤	٩٣,٩٦٧	٩٣,٩٦٧
أسهم خزينه	١٤	(٥٦٣)	(٥٦٣)
إحتياطيات		(١٤٣٢٠)	(١٣,٥٣٠)
العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم		٧٩,٠٨٤	٧٦,٨٧٤
حقوق غير مسيطره		١١	١٢٤٢
مجموع حقوق المساهمين		٧٩,٠٩٥	٧٨,١١٦
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين		٨٧٥,٢٠٧	٩١,٠٣٩٤
إرتباطات والتزامات محتملة	١٥	٢٢,٢٧٧	١٥,٩٩١

اعتمدت البيانات المالية الموحده والتي تتكون من الصفحات ٤٤ إلى ٧٩ من قبل مجلس الإداره في ١١ فبراير ٢٠١٥ ووقعها بالنيابه عنه:

عبد الرزاق القاسم رئيس مجلس الإدارة	خالد المناعي نائب رئيس مجلس الإدارة	محمد جناحي القائم بأعمال الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقه من ١ إلى ٣٢ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحده.

الملحق4: بيان المركز المالي الموحد 2013

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

	إيضاح	٢٠١٣ ألف دينار بحريني	معاد عرضها ٢٠١٢ ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي	٣	٥٠,٨١٣	٤٣,٨٩٣
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٤	١٨٤,٦٠٠	١٣٢,٤٢٤
مرابحات	٥	٢٥٦,٠٣٨	٢٢٧,٧٥٧
مشاركات	٦	٩٠,٧٦٧	٩,٢٢٠
إجارة منتهية بالتمليك	٩	٩٠,٣٥٦	٩٦,٨٤٦
إستثمارات	٧	١٠٧,٠٣٦	١١,٣٧١
إستثمارات في شركات زميلة	٨	٣٦,٣٣٦	٣٥,٢١٥
إستثمارات عقارية	١٠	٥٨,٣١٩	٦٤,٨٨٨
إيجارات مستحقة القبض	٩	١٤,٩٢٤	١٣,٧٦٦
ممتلكات ومعدات		١٧,٠٦٧	١٥,٥٣٠
موجودات أخرى	١١	٤,٣٣٠	١,٨٩٤
مجموع الموجودات		٩١٠,٣٩٤	٨٣٢,٨٠٤
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء		١٠٥,٩٣٣	٨٧,١٣٢
مطلوبات أخرى	١٢	١٣,٦٠٨	١٤,٦٤٩
مجموع المطلوبات		١١٩,٥٤٠	١٠١,٧٨١
حقوق حاملي حسابات الإستثمار			
حسابات إستثمار المؤسسات المالية	١٣	٩٥,١٤٤	٨٧,٦٩٠
حسابات إستثمار العملاء	١٣	٦١٧,٤٩٤	٥٧٣,٥٧٠
		٦٣٨,٢١١	٦٣٨,٢١١
مجموع حقوق حاملي حسابات الإستثمار		٧١٢,٦٣٨	٦٦١,٢٦٠
حقوق الملاك			
رأس المال	١٤	٩٣,٩٦٧	٩٣,٩٦٧
أسهم خزانة	١٤	(٥٦٣)	(٥٦٣)
إحتياطيات		(١٦,٥٣٠)	(٢٣,٦٤٥)
العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم		٧٦,٨٧٤	٦٩,٧٦٣
حقوق غير مسيطرة		١,٢٤٢	
مجموع حقوق الملاك		٧٨,١١٦	٦٩,٧٦٣
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك		٩١٠,٣٩٤	٨٣٢,٨٠٤
ارتباطات والتزامات محتملة	١٥	١٥,٩٩١	١٠,٢٨٥

عبد الرزاق القاسم
رئيس مجلس الإدارة

خالد المناعي
عضو مجلس الإدارة

محمد إبراهيم محمد
الرئيس التنفيذي

الملحق5: بيان المركز المالي الموحد 2012

القائمة الموحدة للمركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٢م

	إيضاحات	٢٠١٢ ألف دينار بحريني	٢٠١١ ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي	٣	٤٣,٨٩٣	٤٥,٧٨
ضمانات مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٤	١٣٢,٤٢٤	٨٨,٨٤٣
مرابحات	٥	٢٢٧,٧٥٧	٢٤٨,٩٠٢
مشاركات	٦	٩٠,٢٢٠	٩٣,٨٠٣
إستثمارات	٧	٩٦,٨٨٨	١٠٩,٩٠٢
إستثمارات في شركات زميلة	٨	٧,٤٣	٧,١٠٤
إستثمارات في موجودات إجارة	٩	١,٠٩٩	٩,٢٩٦
إجارة منتهية بالتمليك	١٠	٩٦,٨٢٦	٩٩,٢٥٦
إستثمارات عقارية	١١	٦٦,٢٥١	١٠٥,٠٨
إجارات مستحقة القبض		٣,٧٦١	٧,٨٧٣
موجودات أخرى	١٢	٧,٠٤٧	٦,٩٠٨
مجموع الموجودات		٨٣٢,٨٠٤	٨٣٩,٤٣
المطلوبات وحقوق خاصة بحملة حسابات الاستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء		٨٧,٣٣	٨٥,٩٦٦
مطلوبات أخرى	١٣	٤,٦٤٩	١٢,٠٧
مجموع المطلوبات		١٩٢,٨٨١	٩٩,٦٠٣
حقوق خاصة بحملة حسابات الاستثمار			
حسابات إستثمار المؤسسات المالية	١٤	٨٧,٦٩٠	١٨,٨٧٩
حسابات إستثمار العملاء	١٤	٥٧٣,٥٧٠	٥٦٩,٣٣٦
مجموع حقوق خاصة بحملة حسابات الاستثمار		٦٦١,٦٠	٦٨٨,٢١٥
حقوق الملاك			
رأس المال	١٥	٩٣,٩٦٧	٩٣,٩٦٧
أسهم خزانة		(٥٦٣)	(٥٦٣)
علاوة إصدار أسهم		-	٢٣,٩٣٦
إحتياطيات		(٣٦,٦٤٥)	(٣٦,٦٤٥)
مجموع حقوق الملاك		٦٦,٧٦٣	١٤,٣٦٩
مجموع المطلوبات وحقوق خاصة بحملة حسابات الاستثمار وحقوق الملاك		٨٣٢,٨٠٤	٨٣٩,٤٣
ارتباطات والتزامات محتملة	١٧	١,٧٨٠	١,٧٩

خالد عبدالله البسام
رئيس مجلس الإدارة

نبيل أحمد أمين
عضو مجلس الإدارة

خليفة إبراهيم خليفة
الرئيس التنفيذي

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيان المركز المالي الموحد 2016	86
02	بيان المركز المالي الموحد 2015	87
03	بيان المركز المالي الموحد 2014	88
04	بيان المركز المالي الموحد 2013	89
05	بيان المركز المالي الموحد 2012	90

قائمة المراجع

قائمة الكتب :

1) القرأن الكريم.
2) إبراهيم عبد الحليم عباده"مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية" الطبعة الأولى 2008 دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن.
3) أحمد سليمان خصاونه " المصارف الإسلامية ، مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – إستراتيجية مواجهتها"الطبعة الأولى 2008 ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع .
4) أحمد صبحي العبادي،" أدوات الاستثمار الإسلامية" البيوع _القروض –الخدمات المصرفية،" دار الفكر ،الطبعة الأولى 2010.
5) أسامة عبد الخالق الأنصاري " إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية" www . kotobarabia.com.
6) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر عمان الأردن،2006 ..
7) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي" حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة" دار اليازوري للنشر الطبعة الأولى 2011 .
8) حربي محمد عريقات، الدكتور سعيد جمعة عقل – إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث دار وائل للنشر – الطبعة الأولى 2010.
9) ريمون يوسف فرحات ،"المصارف الإسلامية " الطبعة الأولى 2014، منشورات الحلبي الحقوقية.
10) شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2007، الطبعة الأولى .
11) شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2007، الطبعة الأولى.
12) ضياء مجيد الموسوي: "البنوك الإسلامية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.
13) ضياء مجيد الموسوي،" الإصلاح النقدي"، الطبعة الأولى، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993 م.
14) طارق عبد العالي حماد"تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة " –طبعة 2003 الدار الجامعية.

15) عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي ،" المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق " دار أسامة للنشر ، عمان الأردن الطبعة الأولى 1998 .

16) عبد الغفار حنفي، « إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية" طبعة 2007، الدار الجامعية .

17) عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996م.

18) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي، الطبعة الثانية، جدة :المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000 م.

19) عمر بن فيحان المرزوقي ،عبد الله بن محمد السعيدي ، عبد الله بن براهيم الناصر ،أحمد بن سعد الحربي ، محمد بن سعد المقرن"النظام الإقتصادي في الإسلام"مكتبة الرشد ، الطبعة الخامسة 2010.

20) غريب الجمال –المصارف وبيوت التمويل الإسلامية – دار الشروق –،جدة – السعودية الطبعة الأولى.

21) محسن احمد الخضيري "*البنوك الإسلامية*" ايتراك للنشر والتوزيع، 1999 الطبعة 3 .

22) محمد الطاهر الهاشمي، "المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية مع دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين " الطبعة الأولى 2010 ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ،ليبيا.

23) محمد سعيد أنور سلطان " إدارة البنوك" طبعة 2005 دار الجامعة الجديدة.

24) محمد علي محمد أحمد البنا " القرض المصرفي" دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية ، لبنان،الطبعة الأولى 2006.

25) محمد محمود الخطيب، « الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات" ، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن 2010.

26) محمد محمود العجلوني ، "البنوك الإسلامية – أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية" الطبعة الثانية 2010 ، دار المسيرة .

27) محمد محمود المكاوي " البنوك الإسلامية النشأة التمويل التطوير " المكتبة المصرية ، الطبعة الأولى 2009.

28) محمد نوري علي عبد الله "تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية".

29) محمود حسن صوان" أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتوى التشريعية " دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

30) محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، "المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية"، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثالثة 2009 .

31) محمود حسين الوادي, د/ حسين محمد سمحان , د/ سهيل أحمد سمحان "النقود والمصارف" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الطبعة الأولى 2010.

32) محمود عبد الكريم أحمد إرشيد "الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية" الطبعة الثانية 2007 ، دار النفائس .

33) مصطفى كمال السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دون دار نشر، مصر، *1999* .

34) نعيم نصر داوود " نحو اقتصاد إسلامي" دار البداية الطبعة الأولى 2012 .

35) يوسف القرضاوي،" المرابحة للآمر بالشراء كما تجربها المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى"، بيروت :مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، 2001.

36) يوسف كمال محمد،" فقه الاقتصاد النقدي"، الطبعة الأولى، مصر :دار الهدى ودار الهداية، 1993 م.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1) أمارة محمد يحي عاصي ,تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الاردني للتمويل والاستثمار) ماجستير في إدارة الأعمال.

2) أمارة محمد يحيى عاصي ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

3) أمال لعمش،" دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية" دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف 2011- 2012.

4) بوزيد عصام" *التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوس طة"دراسة حالة بنك البركة الجزائري"*مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة ورقلة 2009-2010 .

5) تميسة سهام " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجcamels " درسة حالة البنك الوطني الجزائري2008_2012، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ورقلة 2014 .

6) سعود عبد الحميد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، سنة 2013، 2014.

7) طبيبل عبد السلام,"البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة واقع وأفاق(دراسة حالة بنك البركة)" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, جامعة الجزائر دالي إبراهيم ,2010-2009.

8) عادل عشي ": قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة (2000 -2002) .

9) كوثر لابجي،" الإطار العلمي المحاسبي والضريبي للمصارف الإسلامية"، رسالة دكتورا، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1981 م.

10) منير معمري،" دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري"مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة باتنة 2012-2013.

11) ميلود بن مسعودة " معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية" رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008.

12) ياسر محمد قاسم باسردة،" استخدام التحليل المالي بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف، حالة المصارف اليمنية – دراسة –مقارنة"، (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر)، 2009م.

التقارير

1) التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي 2013 .

2) التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي 2011.

3) التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي 2012 .

4) التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي 2014.

5) التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي 2015 .

6) التقرير السنوي لبنك البحرين الإسلامي 2016.

7) نشرة إصدار بنك البحرين الإسلامي 3 نوفمبر 2015.

المواقع الإلكترونية:

https://www.bisb.com/ar

فهرس المحتويات

الاهداء	**I**
شكر وعرفان	**II**
فهرس المحتويات	**89**
فهرس الأشكال والجداول	**V**
فهرس الملاحق	**89**
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : لمحة حول المنظومة المصرفية الإسلامية	
تمهيد	05
المبحث الأول : ماهية البنوك الإسلامية	06
المطلب الأول : نشأة البنوك الإسلامية وتعريفها	06
المطلب الثاني : أنواع البنوك الإسلامية وخصائصها	09
المطلب الثالث : أهداف البنك الإسلامي	14
المبحث الثاني: موارد وخدمات وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية	18
المطلب الأول: موارد الأموال في البنوك الإسلامية	18
المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية	20
المطلب الثالث : صيغ استثمار الأموال بالبنوك الإسلامية	24
خلاصة	32
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامي	
تمهيد	34
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك	35
المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي للبنوك بشكل عام	35
المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للبنوك	37
المطلب الثالث: أدوات قياس الأداء	38
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك	40
المطلب الأول: تطور دراسة مؤشرات الأداء في البنوك	40
المطلب الثاني:المؤشرات المستخدمة في تقويم وقياس أداء البنوك بشكل عام	41
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية	43
خلاصة	50

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمصرف البحرين الإسلامي	
تمهيد	52
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك البحرين الإسلامي	53
المطلب الأول:نشأة بنك البحرين الإسلامي والهيكل التنظيمي له	53
المطلب الثاني:الخدمات المصرفية لبنك البحرين الإسلامي	55
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك البحرين الإسلامي	56
المطلب الأول: تقديم الميزانية السنوية لبنك البحرين الإسلامي(2011-2016)	56
المطلب الثاني:التحليل المالي لبيانات مصرف البحرين الإسلامي وتقييم الأداء	59
خلاصة	77
الخاتمة العامة	79
قائمة المراجع	82
الملاحق	86

ملخص الدراسة:

تهدفهذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية،حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة نظرة عامة حول البنوك الإسلامية وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

و تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية فمنهجها في العمل هو استثمار الأموال وفق صيغ مختلفة مستمدة من التراث الإسلامي في تدوير المال وملائمته لمتطلبات العصر كالمضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها شريطة خلوها من سعر الفائدة الذي اعتبر من الربا بإجماع العلماء .

ويعتبر تقييم الأداء للبنوك الإسلاميةالأداة التي تسمح بالتأكد من كفاءة استخدام الموارد لديها من خلال بعض المؤشرات المستعملة فيه .

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها على بنك البحرين الإسلامي خلال الفترة (2011–2016) وباستخدام بعض المؤشرات قمنا بتحليل البيانات المالية لهذه الفترة واستخلاص النتائج.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية، تقييم الأداء، الأداء الجيد، الإجارة،المرابحة،المشاركة، المضاربة.

Summary

The objective of this study is to assess the financial performance of Islamic banks. The theoretical framework of this study includes an overview of Islamic banks and evaluating the financial performance of Islamic banks.

Islamic Banks are considered Financial institutions are governed by the principles and foundation of Islamic law Their approach in business is to invest money according to different formulas derived from Islamic heritage in the recycling money and suitability to the requirement of the times such as speculation; participation and Murabaha and other provided they are free of interest rate which was considered usury consensus of scientists evaluating the performance of Islamic banks altismahbaltaked efficient use of resources has through our study on the Bahrain Islamic bank during the period 2011-2016 using some indicators we analyzed the financial statements of these Walt of and draw conclusions.

Key words:

Islamic banks; Performance evaluation; Good performance; ;Leasing ;Murabaha; participation; Speculation; Profitability index; Asset index.